الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص مالية نقود وتأمينات

قياس تغير السيولة النقدية لدى البنوك التجارية في الجزائر

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر

إعداد الطالبة:

رجيمي فاطمة الزهراء

تحت إشراف:

تفالي بن يونس

لجنة المناقشة:

-د/تفالي بن يونس	أستاذ محاضر ب	مؤطرا، مشرفا، مقررا
-د/قوديح تركي جمال	أستاذ محاضر ب	رئيسا
-أ/دحمان أحمد	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2014-2015

الفهرس:

شكر و تقدير

اهداء

ملخص

مقدمة عامة...01

الفصل الأول: النشاط المصرفي للبنوك التجارية

تمهيد...06

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المطلب الأول: نشأتها و تطورها...07

المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية......................................08

المطلب الثالث: سمات و مميزات البنوك التجارية............................08

المبحث الثاني: وظائف و أنواع البنوك التجارية

المطلب الأول: وظائفها...11

المطلب الثاني: أنواعها...12

المبحث الثالث: موارد و استخدامات البنوك التجارية

المطلب الأول: موارد البنوك التجارية.......................................14

المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية.................................16

خاتمة...18

الفصل الثاني: إدارة السيولة في البنوك التجارية

تمهيد...20

المبحث الأول: السيولة البنكية

المطلب الأول: مفهوم السيولة وأنواعها.....21

المطلب الثاني: الأسس التي تقوم عليها السيولة.....24

المطلب الثالث: أهمية تقدير السيولة و مقاييسها.....26

المطلب الرابع: مؤشرات السيولة في البنك التجاري.....28

المبحث الثاني: تسيير خطر السيولة

المطلب الأول: تشخيص و قياس خطر السيولة.....31

المطلب الثاني: تغطية خطر السيولة.....38

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة.....41

المبحث الثالث: مشكلة السيولة المصرفية في الجزائر

المطلب الأول: الأزمة و أسباب نشأتها.....43

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة كحل لهذه الأزمة.....43

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لأزمة السيولة النقدية في الجزائر.....45

خاتمة.....48

الفصل الثالث: البنك المركزي و موارد إعادة تجديد السيولة في ظل نظام مصرفي معاصر

تمهيد.....51

المبحث الأول: البنك المركزي

المطلب الأول: نشأة و مفهوم البنك المركزي.....52

المطلب الثاني: خصائص البنك المركزي.....53

المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي.....54

المبحث الثاني: الالتماس المباشر للبنك المركزي(موارد إعادة الخصم)

المطلب الأول: تعريف إعادة الخصم.....58

المطلب الثاني: أهمية إعادة الخصم.....58

المبحث الثالث: الالتماس الغير المباشر للبنك المركزي(موارد السوق النقدية)

المطلب الأول: تعريف السوق النقدية.....61

المطلب الثاني: أهمية السوق النقدية.....61

المبحث الرابع: الموارد الحديثة لتجديد السيولة

المطلب الأول: زيادة رأس مال البنك عن طريق طرح أسهم جديدة.....63

المطلب الثاني: اللجوء الى البنك المركزي.....63

المطلب الثالث: موارد أخرى لتجديد السيولة.....64

خاتمة.....66

الفصل الرابع و التطبيقي: دراسة ميدانية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تمهيد.....68

المبحث الأول: تقديم لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الأول: تعريفه و نشأته.....69

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....69

المطلب الثالث: إدارة البنوك.....71

المبحث الثاني: تسيير خطر السيولة

المطلب الأول: جدول الاستحقاقات الميزانية و خارج الميزانية.....73

المطلب الثاني: حساب النسب و تحليلها.....75

المطلب الثالث: حساب المؤشرات و تحليلها.....78

خاتمة.....83

خاتمة عامة.....85

قائمة المصادر و المراجع

قائمة الجداول

الملاحق

شكر و تقدير

أتقدم بقلب شاكر و بنفس خاضعة للذي أهدانا العقل و فضلنا على سائر المخلوقات الذي يستحق الشكر وحده سبحانه و تعالى.

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير لكل من ساهم بالرأي و المشورة وإلى الذين قدموا لي بعض الإرشادات لإعداد هذا العمل المتواضع و نخص بالذكر الأستاذ المحترم تفالي بن يونس الذي تحمل مسؤولية تأطيري و توجيهي

على هذا العمل خطوة بخطوة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل عمال المكتبة.

اهداء

الحمد لله الذي أمن علينا بنعمة العقل و سخر لنا العلم نورا تستنير به في ظلمات الجهل و الشكر على إتمام هذه المذكرة، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد خاتم النبيين و إمام المرسلين و التابعين إلى يوم الدين....

أما بعد أهدي ثمرة جهدي إلى باعثة كياني و رفيقة دربي أمي الغالية أطال الله في عمرها.....

إلى تاج رأسي و قدوتي في الحياة أبي العزيز أطال الله في عمره....

إلى من كان سندا في مشواري الدراسي أخي و أخواتي قرة عيني و مؤنس دربي حفظهم الله لما فيه الخير....

كما أهديه إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها....

إلى عماتي و خالاتي و أخوالي دون استثناء....

إلى جميع الصديقات الذين يعز على فراقهم وإلى كل طلبة العلوم الإقتصادية تخصص مالية نقود و تأمينات دفعة2015

و إلى كل من وسعهم قلبي و لم يكتبهم قلمي.....

فـــــــــــــــــــــاطمة الزهراء

الملخص :

تعتبر السيولة في البنوك التجارية من المسائل ذات جانب كبير من الأهمية لذا أصبح من الضروري أن تحتفظ البنوك التجارية بنسب محددة منها .

و يمكن تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض و كذا دراسة سلوك الودائع، فعملية التقدير هذه ضرورية و ذلك حتى لا يضطر البنك إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، و أيضا تساعد في الموائمة بين عاملي الربحية و السيولة.

و بالتعرف على التغيرات في حركة كل من الودائع و القروض يمكن تقدير حجم السيولة المطلوبة، حيث تزداد الحاجة إليها في الحالتين التاليتين:

1 - زيادة القروض بدرجة أكبر من الزيادة في الودائع.

2- تناقص الودائع بدرجة أكبر من تناقص القروض.

و متطلبات السيولة تتوقف على كل من القروض و الودائع التي يجب إدارتها بشكل جيد يساهم في تقدير مستوى السيولة في البنك التجاري بشكل دقيق .

إن سيولة البنك التجاري ليست ثابتة بل في تغير مستمر و هناك مختلف العوامل المؤثرة فيها و التي تؤدي إلى تغيرها.

و يمثل البنك المركزي المؤسسة النقدية المساعدة على إعادة تجديد السيولة و حسن إدارتها و توظيفها.

المقدمة العامة

مقدمة عامة :

تبرز أهمية النشاط المصرفي للمؤسسات المالية و المصرفية وتتسع عمليات التعامل فيما بينها نتيجة الحاجة للتمويل و القدرة على توفير الحجم المناسب من السيولة لاستمرار نشاطها ، من خلال أدوات التمويل المختلفة الآجال من جهة،ـــ ومن خلال موارد مالية يتم استخدامها من طرف البنك المركزي من جهة أخرى، ذلك إن هذا الأخير هو الذي يتم عن طريقه الجمع بين جهات الفائض أو العجز في السيولة.

و للبنوك التجارية أهمية كبرى مع تطور الزمن،وذلك بسبب اتصالها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها و لعلاقتها الوثيقة بالحكومات و الأفراد عن طريق تقديم مختلف الخدمات للأعوان الاقتصاديين.

وبتدرج غير محسوس تعددت نواحي نشاط البنوك التجارية,فقد شهدت أعمالها تطورات عديدة عبر مختلف العصور الزمنية وذلك لمواكبة ما يجري على المستوى الاقتصادي العالمي,و ذلك بهدف تحسين مستوى و نوعية الخدمات المصرفية التي تقوم بها.

ولما كان البنك التجاري من أهم هذه المؤسسات المصرفية الأكثر تعرضا لمشكلة السيولة يأتي هذا الباب ليحاول تناول و تحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالنشاط المصرفي للبنوك التجارية و التركيز بشكل أساسي على مشكلة السيولة فيها و توضيح دور البنك المركزي في إعادة تجديدها في ظل الأنظمة المصرفية المعاصرة, وكذا تبيان بعض الموارد الحديثة المساعدة على إعادة تجديد السيولة في البنوك التجارية ، وكل هذا سوف نتناوله بالتفصيل من خلال فصولنا التي سوف يتم التطرق إليها في موضوعنا هذا.

و للتعمق بالموضوع أكثر سوف نطرح الإشكالية التالية :

ما هي مقاييس السيولة في البنوك التجارية؟ وما هي العوامل المؤثرة فيها والتي تؤدي إلى تغيرها؟

و على ضوء الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم السيولة و ما هي أنواعها؟

- ما هي الأسس التي تعتمد عليها السيولة في البنوك التجارية؟

- كيفية قياس خطر السيولة؟

- ما هي الطرق التي تلجأ إليها البنوك التجارية في حالة العجز في السيولة وما هي المؤسسات التي تساعدها في حل هذا المشكل؟

- هل للبنك المركزي دور في إعادة تجديد سيولة البنوك التجارية؟

- ما هو واقع السيولة النقدية في الجزائر؟

الفرضيات :

سنعتمد على الفرضيات التالية:

- قدرة البنك التجاري على مواجهة إلتزاماته المالية.

- تقييم المخاطر و التنبؤ بها قبل حدوثها.

- إن العلاقة بين البنك المركزي و البنوك التجارية علاقة اجبارية و مهمة تحكمها القوانين المصرفية السائدة، و لا يمكن للبنوك التجارية في أي حال من الأحوال مخالفة قواعد الإشراف و الرقابة من طرف البنك المركزي، إلا إذا وافق هذا الأخير على بعض التعديلات أو الإعفاءات في تطبيق بعض الأساليب و الأدوات النقدية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تبين مفهوم السيولة البنكية ومقاييسها.

- تقييم كفاية السيولة البنكية و مقاييسها.

- تقييم كفاية السيولة البنكية من خلال مؤشراتها.

- التطرق إلى أزمة السيولة في الجزائر و الإجراءات المتخذة كحل لها.

- دراسة مشكلة السيولة و كذا أهمية الطرق و الأساليب التي يعتمدها البنك المركزي في إعادة تجديدها في البنوك التجارية.

- تقديم بعض الحلول البديلة لمشكلة السيولة في البنوك التجارية و المكملة لدور البنك المركزي في هذا المجال.

المنهج المستخدم:

لإختيار الفرضيات السابقة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في معظم جوانب هذا الموضوع،للتعريف و التوضيح لبعض المفاهيم المرتبطة بهذه الدراسة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الفترة الزمنية لدراسة الموضوع، و الحدود المكانية التي تتمثل في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الدراسات السابقة للموضوع:

لا يمكن القول أن الدراسات حول السيولة في البنوك التجارية قليلة، إلا إن الأمر هنا يتعلق باختلاف الزوايا التي درست فيها. و عليه فإن بحثنا هذا سوف يكون عملا مكملا لجهود سابقة في نفس المجال.

صعوبات الموضوع:

قلة المواضيع المتخصصة و المراجع و البحوث المتعلقة بهذه الدراسة تشكل عائقا أمام بلوغ الهدف بدقة كبيرة.

تقسيم الدراسة:

أما فيما يخص هيكل البحث، سنقوم بدراسته من خلال أربع فصول:

حيث يحتوي الفصل الأول و الذي سيكون تحت عنوان" النشاط المصرفي للبنوك التجارية " حيث سنتناول فيه دراسة تحليلية حول مفهوم البنوك التجارية و مختلف وظائفها و أنواعها و كذا بعض الموارد و الإستخدامات التي تعتمد عليها.

أما فيما يخص الفصل الثاني سنضعه تحت عنوان" إدارة السيولة في البنوك التجارية " حيث سوف نتطرق فيه إلى مفاهيم حول السيولة و كذا مختلف العوامل المؤثرة في السيولة و أيضا بعض الحلول المقترحة لأزمة السيولة النقدية في الجزائر، أما فيما يخص الفصل الثالث الذي كان تحت عنوان " البنك المركزي و موارد إعادة تجديد السيولة في ظل نظام مصرفي معاصر " و الذي تناولنا فيه مفاهيم حول البنك المركزي و كذا مختلف الموارد التي تلجأ إليها البنوك التجارية في حالة العجز في السيولة.

و في الفصل الرابع الذي سيكون تطبيقي، والذي يتضمن دراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الذي سيكون بعنوان " دراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوكالة سيدي لخضر ".

الفصل الأول

النشاط المصرفي للبنوك التجارية

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية إحدى أهم المصادر المتاحة للتمويل لاستخدامها في تشغيل و تطوير المشاريع الاستثمارية، كما يعتبر الاستثمار إحدى العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو و هو الطريقة الناجحة لإنشاء و مضاعفة الثروات و تحقيق جميع الأهداف الاقتصادية و ذلك من خلال المشاريع الاستثمارية التي تسمح للمؤسسات بتوسيع نشاطها و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المطلب الأول: نشأتها و تطورها

يشير التطور التاريخي للبنوك التجارية إلى أن الأفراد في الماضي كانوا يودعون أموالهم لدى الصاغة,و لقاء حصول الصاغة على هذه الأموال كانوا يصدرون شهادات إيداع لإثبات حقوق المودعين.و كانوا يحصلون على عمولة لقاء الاحتفاظ بالأموال المودعة لديهم و المحافظة عليها.أي أن البنوك التجارية ورثت عن الصاغة أو الصيارفة وظيفة(1)عملية قبول الودائع,ثم أصبحت شهادات الإيداع تنتقل بين أيدي الناس و تنتقل ملكية الأموال المودعة إلى حامل شهادة الإيداع,و بهذا ورثت البنوك التجارية عن الصاغة وظيفة(2) عملية استخدام الشيكات للسحب عن الودائع و قد لاحظ الصيارفة(الصاغة) أن نسبة صغيرة فقط من شهادات الإيداع تعود إليهم لتحويلها إلى نقود,و بالتالي فقد تجمعت لديهم الكثير من أموال المودعين على شكل سائل عاطل,ففكروا في الإستفادة منها و تقديمها إلى الأفراد مقابل حصولهم على فائدة,أي أن البنوك التجارية ورثت عن الصيارفة وظيفة(3)عملية تقديم القروض مقابل سعر فائدة و أهم ما يميز البنوك التجارية في الوقت الحاضر هو أن البنوك الحالية مجتمعة تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديهم,و يطلق على هذه العملية التي تعتبر أهم وظائف البنوك التجارية اسم(4)خلق الودائع.

استمدت البنوك التجارية تسميتها من عملية قيامها بتقديم القروض القصيرة الأجل للتجار, وهي القروض التي تقل فترة سدادها عن سنة واحدة حتى, تمكنهم من تسديد قيمة مشترياتهم و الإستمرار في تنفيذ أعمالهم التجارية. ولكن مع تطور الصناعة وازدياد أهمية الدور الذي تلعبه هذه البنوك في الإقتصاد القومي, فقد توسعت أعمال هذه البنوك لتشمل تقديم القروض إلى أصحاب المشاريع الصناعية, كما أنها أخذت بتقديم القروض المتوسطة و الطويلة الأجل إلى جانب القروض القصيرة الأجل. ورغم هذه التطورات في أعمال البنوك التجارية إلا أن اسمها لم يتغير, رغم وجود من يعتقد أنه من الأصلح أن يطلق على البنوك التجارية اسم بنوك الودائع .[1]

[1] ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2008، ص- ص: 273-274.

المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الإئتمان و البنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال. وعلى الرغم من أن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار، إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء.[1]

ومن حيث الوظيفة الإقتصادية و التمويلية يمكن أن نعرف البنك التجاري بأنه ذلك البنك الذي يقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج، والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي [2].

كما يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الإئتمان "الإقراض و الإقتراض ".اذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع و يتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل، كما يقدم القروض لهم[3] .

المطلب الثالث: مميزات و سمات البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، وتتعلق هذه السمات إلى بالربحية، و السيولة ، والأمان . وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، و التي تتمثل في قبول الودائع، و تقديم القروض، والإستثمار في الأوراق المالية. وفيما يلي نستعرض باختصار كل سمة من هذه السمات الثلاث :

[1] سامر جلدة ،البنوك التجارية والتسويق المصرفي ، دار أسامة للنشر ،عمان ،الطبعة الأولى ،2009 ، ص 14 .

[2] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص 12.

[3] ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 273

1 -الربحية :

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، و هذا يعني – وفقا لفكرة الرفع المالي – ان أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا بالتغيير في ايراداتها، و ذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى . لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضا لآثار الرفع المالي فإذا م زادت ايرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر. وعلى العكس من ذلك اذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر. بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر. وهذا يقتضي من ادارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

واذا كان للإعتماد على الودائع-كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية- بعض الجوانب السلبية نتيجة لإلتزام البنك بدفع فوائد عليها، سواء حقق أرباح أم لم يحقق، فإن للإعتماد على الودائع ميزة هامة. فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، ومن ثم اذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول، بل و ربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق. أما الإعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الإستثمارات فيحقق للبنك جافة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع، و بين الفوائد المدفوعة عليها. وبالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك. مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الإستثمار. هذا ويطلق أحيانا على جافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية. أي العائد الناجم عن الإعتماد أموال الغير في تمويل الإستثمارات.

2 -السيولة :

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة. وتعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك عن منشآت الأعمال الأخرى. ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات و لو لبعض الوقت، فإن مجرد اشاعة عدم توفير سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس .

3 الأمان :

يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 % عادة. و هذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار. فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين، و النتيجة هي إفلاس البنك.

وتفرض السمات المشار إليها ثلاثة أهداف تهتدي بها إدارة البنك التجاري وتتمثل في :

الهدف الأول: في تحقيق ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكليف هو من النوع الثابت. وأن انخفاض في الإيرادات كفيل بأن يصحبه انخفاض أكبر في الربح كما ذكرنا سابقا.

أما الهدف الثاني : فيتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما لذلك من تأثير كبير على ثقة المودعين فيه .

وأخيرا يتمثل الهدف الثالث : في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس مال صغير، و لا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم. و لهذا فمن المتوقع أن تؤثر الأهداف الثلاثة "الربحية ،السيولة ،الأمان "على تشكيل السياسات الرئيسية التي تحكم الأنشطة الأساسية و هي :

*جذب الودائع ، * تقديم القروض، *الاستثمار في الأوراق المالية[1].

[1] سامر جلدة، مرجع سبق ذكره،ص- ص: 19-21.

المبحث الثاني:وظائف وأنواع البنوك التجارية:

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية :

يوجد لدى المصارف التجارية نوعان من الوظائف تقليدية قديمة ووظائف حديثة، إلا أن هناك عوامل كثيرة تحدد حجم و طبيعة كل من الوظائف الحديثة و الأخرى القديمة حسب التقسيم التالي :

أولا: الوظائف التقليدية القديمة و هي :

أ– قبول الودائع على اختلاف أنواعها سواء كانت جارية، توفير ودائع لأجل (خاضعة لإشعار) ...إلخ.

ب– تمويل العملاء تحت منهجية الربحية و السيولة والضمان.

ج– خلق النقد.

ثانيا: الوظائف الحديثة:

1 –تقديم خدمات استثمارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم و مشاريعهم.

2 –تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

3 –تقديم التمويل متوسط وطويل الأجل.

4 –اصدار الشيكات السياحية.

5 –شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء.

6 –خدمات البطاقة الإئتمانية.

7 –تأجير أعمال و ممتلكات العملاء.

8 –تقديم خدمة الإعتمادات المستندية.

9 –شراء وبيع العملات الأجنبية و العربية.

10 – خدمة بطاقة الصراف الآلي[1].

[1] جميل الزيدانين أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل لنشر، عمان، الطبعة الأولى ،1999، ص- ص: 129-130.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية:

1 -البنوك الفردية:

وهي مصارف صغيرة الحجم نسبيا، يملكها أفراد، أو شركات أشخاص ويقتصر عملها في الغالب، على منطقة صغيرة وعادة ما تستثمر مواردها في أصول عالية السيولة مثل الأوراق المالية، و الأوراق التجارية المخصومة و الأصول القابلة للتحويل إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة ودون خسائر أو بخسائر قليلة، أي تحاول دوما تجنب المخاطر التي لا تقدر على تحملها لصغر حجمها، و ضالة إمكانياتها المالية و لم يظهر هذا النوع إلا في الولايات المتحدة و لم يستمر طويلا.

2 -البنوك ذات الفروع:

وهي تلك المصارف التي تمتلك عددا من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية متفرقة وتدار من خلال مركز رئيس بوساطة مجلس إدارة واحد، ويدبر كل فرع من فروع المصرف مدير يعمل بموجب الصلاحيات المخولة له من المركز، وتشترك الفروع سوية مع المركز الرئيس في إدارة الاحتياطات الأولية، و الثانوية، و القروض و الاستثمارات و العمليات المصرفية الأخرى.

3 -بنوك المجموعة:

تشتمل بنوك المجموعة على عدد من المصارف الممتلكة من قبل شركة قابضة وقد تكون هذه المصارف فردية أو ذات فروع و يحتفظ كل مصرف برغم وجود الشركة القابضة، بمجلس إدارته و مديره العام.

4 -بنوك السلاسل:

نشأت مصارف السلاسل مع نمو حجم المصارف التجارية، وتضخم حجم أعمالها وهذه المصارف تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع و هي عبارة عن مصارف منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها، وينسق الأعمال بينها، و تعود ملكية هذه

المصارف إلى شخص طبيعي واحد، أو عدة أشخاص طبيعيين، و ليس لشركة قابضة. و تحقق مصارف السلاسل الكثير

من المزايا التي تتمتع بها مصارف المجموعة، كما تعاني من مساوئها.

5 -البنوك المراسلة:

ظهرت الحاجة إلى المصارف نتيجة لرغبة المصارف في إيجاد نظام لتحصيل الصكوك المسحوبة من قبل الزبائن على مصارف في مناطق أخرى.

و كانت المصارف في المدن الكبيرة تتنافس فيما بينها للحصول على ودائع المصارف في القرى و الأرياف، و تدفع لقاءها فوائد مغرية أو تقدم خدمات مصرفية مجانا، و حتى بعد تطور علاقة المراسلة في الآونة الأخيرة، فإن المصارف المراسلة لا تمثل إطلاقا هيكلا لمصرف ذي فروع، إنما مصارف متعاونة فيما بينها في مجالات معينة، وقد انتشرت المصارف المراسلة في الولايات المتحدة، بسبب رغبة المصارف الفردية في التعاون فيما بينها، للتعويض عن بعض المساوئ التي تلحق بها بسبب انعدام الفروع. و تطورت علاقات المصارف المراسلة في الكثير من بلدان العالم، فعبرت الحدود السياسية و صار لكل مصرف مجلس عدد من المصارف المراسلة في البلدان الأخرى، يتعاون معها في عمليات الإستيراد و التصدير و مختلف أنواع تمويل المبالغ المصرفية و قد تكون علاقات المراسلة ثنائية

(بين مصرف وآخر) أو ثلاثية (بين مصرفين و لكن ليس بصورة مباشرة بل يتوسط مصرف ثالث بسبب عدم وجود علاقة بين المصرفين الأولين)، أو رباعية و هكذا.

6 -البنوك الإلكترونية:

يطلق على المصارف الإلكترونية مصارف القرن الواحد و العشرين، وتتمثل في تلك الوحدات الطرفية التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال استخدام الحاسبات الآلية حيث تعد هذه الوحدات بمثابة منافذ أو فروع له

ويمكن تعريفها أيضا بأنها منافذ الكترونية تقدم خدمات صرفية متنوعة دون توقف و دون عمالة بشرية[1].

[1] حربي محمد عريقات و سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية،دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،2010،ص-ص: 56-60.

المبحث الثالث: موارد و استخدامات البنوك التجارية:

المطلب الأول: موارد البنوك التجارية:

إن استمرارية نشاط البنك التجاري يتطلب تواجد مصادرة تغذية رئيسية قادرة على توفير السيولة اللازمة في البنك، حيث يمكن هذا الأخير من أداء مهامه على أحسن وجه، من هذا المنطلق، فإن الهدف الأساسي من معالجتنا لهذا الجانب هو محاولة الإجابة على سؤال مهم و هو: من أين يستمد البنك التجاري موارد عمله ؟

أولا: الموارد الذاتية (الداخلية):

وتشمل هذه الموارد رأس المال المدفوع و ما يضعه البنك من نتائج نشاطه في شكل مؤونات، بالإضافة إلى ما يكونه من احتياطات وما يظهر في ميزانيته من أرباح لم يتم توزيعها بعد، و نتناول هذه العناصر بالتفصيل فيما يلي:

الفرع الأول: رأس المال الإجتماعي:

و يمثل النواة الأولى لموارد البنك التي يبدأ بها نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة و مستلزمات.

و من المعروف أن رأس المال المدفوع لا يعد ذا أهمية لموارد البنك التجاري وإنما تتمثل أهميته في كونه مصدرا لثقة المودعين و لتدعيم مركز البنك في علاقاته مع الغير، و عادة تضع قوانين البنوك حد أدنى لرأس المال المدفوع للبنك التجاري، كما تفرض بعض التشريعات المصرفية ضرورة المحافظة على نسبة معينة بين رأس المال المدفوع و بين ما يلتزم به البنك من ودائع، و أيضا بينه و بين ما يطلق عليه مجموعة الأصول الخطرة (إجمالي

الأصول النقدية و شبه النقدية و السندات الحكومية)، اذن بند رأس المال يعد أكثر بنود خصوم البنك التجاري جميعها ثباتا و استقرارا.[1]

الفرع الثاني: الإحتياطات و الأرباح غير الموزعة و المؤونات:

تمثل الإحتياطات و الأرباح الغير الموزعة موردا يرتبط بنتائج نشاط البنك و تستهدف البنوك التجارية من تكوينها دعم مراكزها المالية و تقويتها في مواجهة المتغيرات المختلفة في المستقبل.

و الإحتياطي فهو يعتبر اقتطاع من أرباح المساهمين، ويكونه البنك كعنصر أمان، و قد تفوق قيمة الإحتياطي قيمة رأس المال نفسه و القاعدة هنا أنه كلما زادت قيمة الإحتياطي كلما دعم من مركز البنك التجاري و جعله قادرا على مواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل.

أما عن الأرباح غير الموزعة فهي تمثل الفارق بين الأرباح التي حققها البنك في سنة معينة، و الأرباح التي وزعها بالفعل على مساهميه، و خلافا لبندي رأس المال و الإحتياطي اللذين يتميزان بثبات نسبي كبير فإن قيمة هذا البند تتغير من فترة أخرى، و بصفة عامة فإن هذا البند بطبيعته انتقالي يقيد فيه ما يحققه البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها إلى غايتها النهائية إما لتوزيعها على المساهمين أو لتدعيم الإحتياطي أو تغطية للخسائر.[2]

ثانيا: الموارد غير الذاتية (الخارجية):

و يمثل هذا المورد ، التزامات البنك للغير، و ينصرف ذلك إلى شخص طبيعي أو اعتباري يلتزم فيه البنك " بحق نقدي "، و غالبا ما يتخذ هذا الأخير شكل الوديعة. إن نظرة سريعة إلى عناصر الخصوم في ميزانية أي بنك تجاري تؤكد الأهمية النسبية الكبرى التي تحتلها الودائع بالنسبة لموارده الكلية، و فيما يلي أهم المفاهيم المختلفة حول الوديعة المصرفية و مختلف أنواعها.

---

[1] رايس حدة ،دور بنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية إتراك للطباعة و النشر، القاهرة الطبعة الاولى ،2009،ص- ص: 48-50.

[2] زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود و المال ، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص- ص: 50- 52.

و يتمثل مفهوم الودائع المصرفية على أنها النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد الأخير بردها أو برد مبلغ مساو لها إليهم لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها.[1]

تعتبر الوديعة بمختلف أشكالها عن مبلغ من النقود يودع لدى البنوك بوسيلة من وسائل الإيداع، فينشئ وديعة تحت الطلب، أو لأجل محددا اتفاقا، و يترتب عليه من ناحية البنك الإلتزام بدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانونية للمودع أو لأمره، أو لدى الطلب، أو بعد أجل.[2]

و نقول أن الوديعة المصرفية تمثل جانبا أساسيا بالنسبة لموارد البنك و محور نشاطها في المجال الإقتصادي و التجاري وميدان أنشطتها الأخرى. و هناك نوعان من الودائع المصرفية و هما : الودائع الجارية و الودائع غير الجارية.

و بالتالي نقول أنه هناك أهمية كبيرة لمصدر الودائع في تمويل عمليات و نشاط البنك التجاري، فهي تشكل النسبة الكبيرة من موارد البنك التجاري، و عليه يجب على هذا الأخير حسن استغلالها و توجيهها الوجهة الصحيحة التي تضمن له تحقيق أقصى عائد ممكن مع منحة القدرة على إرجاعها لأصحابها عند الطلب.

المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية:

إن الدراسة التحليلية لجانب الأصول في ميزانية البنك التجاري، تكشف عن مجالات استخدامه لموارده المالية، و مدى سعيه وراء التوظيفات الرشيدة التي تحقق له أقصى ربح ممكن، و من الواجهة العامة لطبيعة أي بنك تجاري راسخ الأقدام في السوق النقدية، يعمل على توزيع موارده على قائمة من الإستخدامات تتدرج تنازليا في درجات أهميتها، و طبقا لذلك يمكن تصنيف هذه الأصول إلى ما يلي:

أولا: القروض المصرفية:

[1] علي جمال عوض، الأوراق التجارية و عملية البنك، دار النهضة العربية، بيروت،1973، ص 17.

[2] حسن عبد الله الأمين، الودائع المصرفية النقدية في الإسلام، دار الشروق، السعودية، الطبعة الأولى، 1983، ص 208.

تحتل القروض المصرفية الأهمية النسبية الأولى بين أصول البنوك التجارية و تعتبر هذه الأخيرة مصدرا أساسيا للإئتمان بكل أنواعه، تلجأ إليها مختلف المؤسسات و الأفراد لتمويل مستلزماتهم و حاجاتهم من الأموال اللازمة لذلك.

و يعرف الإئتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما، سواء كان هذا الشخص طبيعيا أو اعتباريا، حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود، لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، فيقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته كنتيجة لما يتمتع به من سمعة طيبة و احتراما لتعهداته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك المقرض من العميل المقترض يتمثل في الفوائد و العمولات.

و توجد عدة تصنيفات للقروض المصرفية تختلف حسب المدة و الغرض منها أو حسب موقف البنك تجاه مقترضيه أو تبعا للضمان المطلوب[1].

ثانيا: شراء العملات الأجنبية:

و يشمل هذا البند على الأصول النقدية التي يمكن وصفها بأنها مجموعة الأصول ذات السيولة التامة، و تمثل ما يمكن تسميته (بخط الدفاع الأول) في مواجهة طلبات السحب الجارية لعملائه و عادة ما تقسم هذه المجموعة إلى جزئين رئيسيين ، و يشمل الأول على النقدية لخزينة البنك سواء بالعملة الأجنبية أو العملة الوطنية، ويشمل الجزء الثاني على أرصدة البنك التجاري لدى البنك المركزي، و لعل أهم نشاط تباشره البنوك التجارية ضمن هذه المجموعة من الأصول السائدة هو توظيفها لجزء من مواردها في البيع و الشراء العملات الأجنبية، فالبنك التجاري مرخص له للتعامل بالنقد الأجنبي لغرض توفير القدر الكافي منها لمواجهة طلبات و حاجة العملاء يوما بعد يوم و لأجل الحصول على ربح في ما إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع، انطلاقا من هذا العرض للنشاط المصرفي للبنوك التجارية، يمكن أن نخلص إلى نتيجة مؤداها، أن مدى فعالية أو قوة أي بنك تجاري تتحدد بمدى توافر مصادر تمويلية كفيلة باستمرار نشاطه، ومن جهة أخرى على دور البنك التجاري في البحث عن التوظيفات الرشيدة التي تحقق أكبر عائد ممكن و دون أن يكون ذلك على حساب

[1] رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 67-70.

عامل السيولة باعتباره أحد القيود و المتغيرات الهامة التي تحكم نشاطه، بل ويتطلب الأمر اللجوء إلى مؤسسات مالية مصرفية و غير مصرفية لإعادة تجديدها في حالة نقص فيها.[1]

خاتمة :

تعتبر البنوك التجارية مؤسسات مصرفية، تسعى لتحقيق أرباح معتبرة من خلال سعيها وراء جلب الفوائض المالية المتوفرة لدى مختلف الأعوان الاقتصادية في المجتمع و التوظيف الأمثل لمواردها المالية، بحيث لا يعترضها في ذلك أي مانع شرعي، عكس البنوك الإسلامية.

و يعتمد البنك التجاري على مصادر تمويلية رئيسية لمباشرة نشاطه، سواء تعلق الأمر بموارده الذاتية من: رأس مال مدفوع و احتياطات و مؤونات أو موارد خارجية من موارد الزبائن (الودائع)، و موارد إعادة التمويل. و من جهة أخرى فإن البنك التجاري يوظف هذه الموارد من خلال استخداماته المختلفة و التي تأخذ شكل: قروض مصرفية أو اكتتاب في سندات الخزينة العامة أو شراء عملات أجنبية.

[1] رايس حدة، مرجع نفسه،ص- ص: 90-92.

الفصل الثاني

إدارة السيولة في البنوك التجارية

تمهيد

تعتبر إدارة السيولة في البنوك من المسائل ذات جانب كبير من الأهمية لذا أصبح من الضروري أن تحتفظ البنوك التجارية بنسب محددة منها. فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك تجاري هو تحقيق الأرباح الذي يرتبط ارتباطا عكسيا مع عامل السيولة، و كذلك يجب أن تقوم إدارة أي بنك تجاري بتقييم و إيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة و المخاطر الناتجة عن ذلك.

المبحث الأول: السيولة البنكية:

المطلب الأول: مفهوم السيولة و أنواعها:

مفهوم السيولة:

تعرف السيولة كمفهوم مجرد على أنها القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية و متطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات[1].

أما السيولة بالمفهوم الاقتصادي الشامل فهو عرض النقد المكون من النقد وودائع تحت الطلب بالإضافة إلى الودائع المربوطة.

فالسيولة في معناها المطلق تعني نقدية[2]، أما في مفهومها الشامل فنستطيع أن نعرفها كما يلي على أنها قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري و ذلك من خلال تحويل أي وصل من الأصول إلى نقد سائل و بسرعة و بدون خسارة في القيمة للسحب من ودائعهم و تقديم الائتمان في شكل قروض و سلفيات لخدمة المجتمع[3].

فالسيولة المصرفية تعني قدرة المصرف على التسديد نقدا جميع التزاماته و الاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة، و هذا يستدعي توفر نقد وسائل لدى البنوك أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسيير بعض أصوله أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة و سهولة[4].

و تتكون سيولة البنك التجاري بشكل رئيسي من الاحتياطات النقدية المصرفية(الرصيد الدائن للبنك التجاري لدى البنك المركزي).

---

[1] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 141.

[2] المبارك محمد، اقتصاد السوق، دار الأديب، الجزائر، طبعة 1، 2006، ص 116.

[3] رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[4] حسين جمال البديري، البنوك، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، ط 1، 2003، ص 32.

بالإضافة إلى ما يحوزه البنك التجاري من رصيد نقدي(العملة من النقود الورقية و النقود المعدنية المساعدة)، و هي ما يطلق عليها في الاصطلاح المصرفي بالقاعدة النقدية و التي تخضع لتوجيه و رقابة السلطة النقدية(البنك المركزي) من خلال مجموعة متكاملة من التقنيات و الأدوات النقدية، كونها تخلق أثار مضاعفة على عرض النقود في مجتمع ما.

و تعني السيولة المطلقة للمال اتخاذ الشكل النقدي ذاته، فالسيولة تتوفر في كافة الأصول و لكن بدرجات مختلفة، و لقد قسم بعض الاقتصاديين عناصر السيولة إلى ثلاثة أقسام انطلاقا من مستوى سيولتها و هي كتالي

1. السيول الأولية و هي مكونة من

أ. النقود الائتمانية.

ب. الودائع(النقود الكتابية) الموجودة في البنك المركزي و الخزينة العامة و الشيك البريدي و المؤسسات البنكية، و يتعلق الأمر إذن بمجموعة الكمية النقدية المتاحة.

2. السيولة الثانية: و المشتملة على الموجودات المالية غير السائلة حاليا و لكن قابلة للتحول على سيولة مطلقة بعد القيام ببعض العمليات، فسيولتها ممكنة لكن غير مباشرة في المكان و الزمان، و يتعلق الأمر هنا بأشباه النقود أي الودائع لأجل و حسابات الادخار و كذا مختلف أشكال السندات العامة و الخاصة.

3. السيولة الثالثة: و هي تضم الموجودات المالية التي يكون اجل استحقاقها بعيدا فكلما طالت هذه المدة كلما عرضت صاحبها لاحتمالات الخسارة و بتعلق الأمر أساسا بالأسهم و السندات أو يصطلح عليها بالقيم المالية أو المنقولة.

إن المشكلة الأساسية في هذا المجال، تتمثل في أن البنوك التجارية تحقق أرباحا من خلال التوظيف أو الأصول و هي تعتمد في ذلك على أموال المودعين، و من ثم فان هدف تحقيق الحد الأقصى من الأرباح قد يدفعها إلى التوسع في حجم التوظيفات و الائتمان، و من دون مراعاة لمصالح المودعين، أو توفير ضمانات ضد خطر نقص السيولة أو العجز عن دفع أو استرداد الودائع و عليه فان على البنك التجاري أن يوفق بين أهداف ثلاثة رئيسية يتعلق الأول بحماية حقوق المودعين و الثاني بالسيولة، و الثالث بتحقيق الحد الأقصى من الأرباح، و هذه الأهداف الثلاثة متناقصة، فالأول يمس مصالح أصحاب الودائع الجارية مصدر الأموال للبنك، و الثاني يتعلق بمصالح كل من المقرضين و المقترضين، و الثالث يختص بحقوق و مصالح المساهمين و مديري البنك مما سبق يمكن القول أن الربحية و السيولة قوتان متعاكستان تسيران في اتجاهين متضادين، أي أن زيادة إحداهما لابد أن يكون على حساب الأخر، و السياسة الرشيدة في هذا هو العمل على المحافظة على سلامة المركز المالي للبنك (ملاءة البنك)، و الذي يعبر عنه بالمعادلة التالية:

ملاءة البنك= القيمة الفعلية÷ الالتزامات قبل الغير.

فكلما كانت النتيجة اكبر من الواحد، فهذا يعني أن المركز المالي سليم، و العكس، فكلما قل الحاصل عن الواحد فهذا يعني عدم سلامة المركز المالي[1] للبنك التجاري و الذي قد يكون سببه إفراط في شراء أوراق مالية تتقلب قيمتها السوقية بدرجة كبيرة أو سبب منح قروض لعملاء مشكوك قي سلامة مركزهم التجاري مما يهدد كيان و استمرارية نشاط البنك التجاري، الشيء الذي قد يعرضه إلى الإفلاس.

[1] رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 97-99.

و عليه من الضروري أن يحتفظ المصرف التجاري في قرائنه و ذلك باستمرار بأرصدة كافية لتلبية المسحوبات الآنية لأصحاب الودائع، مع الأخذ في الاعتبار أن زيادة على الحد الأدنى الذي يحتاجه البنك فعلا فلا يفوق عليه فرصة تنمية ايرادية، كما أن الأخذ بالاتجاه المعاكس ربما ينتج عنه عجز في السيولة.

و من هنا ينبغي أن نقول انه يجب على البنك أن يسعى جاهدا إلى تحقيق أفضل توفيق بين عامل الربحية و السيولة حتى حدود المحافظة على سلامة المركز المالي، و هنا الأمر يتوقف على نظام مراقبة البنوك التجارية التي تضعها الحكومة بالإضافة إلى رقابة البنك المركزي، و على السياسات و الاديولوجيات التي تعتنقها البنوك التجارية من جانب آخر، و هنا تبرز الكفاءة في تسيير البنوك مما ينتج عنه قيام المنافسة و اختلاف مراكز البنوك لدى الأوساط المتعاملة معها[1].

المطلب الثاني: الأسس التي تقوم عليها السيولة:

1. درجة التغيير و النمو في سحوبات الودائع و خاصة الجارية منها فكلما زادت السحوبات كلما انخفضت السيولة.
2. التكلفة التي يتحملها البنك في سبيل تحقيق السيولة و مقابلة الطلب على السحوبات فعندما تبقى الأموال لدى البنوك يعني أن سيولتها مرتفعة، لكن تكلفة الفرصة البديلة ستذهب أيضا عندما توزع الأرباح فان السيولة ستنخفض.
3. درجة النمو في الطلب على القروض و تغطيتها من البنك، حيث كلما زادت القروض كلما ضعفت السيولة و العكس صحيح.

- يمكن أن تتبع المصارف الطرائق التالية لمقابلة أو التوفير السيولة اللازمة و هذه الطرائق هي:

[1] محمد هاشم، مذكرات في النقود و البنوك، الدار الجامعية، بيروت، 1973، ص 71.

1. المحاولة في جذب اكبر حجم ممكن من الودائع الجديدة خاصة الودائع المستقرة و شبه المستقرة (طويلة الأجل) حيث كلما كانت الودائع طويلة الأجل كلما كانت للبنك من حيث المقدرة على إدارة السيولة. و عملية استقطاب الودائع ليست بالسهولة التي يضعها البعض حيث أن هذه العملية تعتمد على عوامل كثيرة منها ما هو ذو علاقة بالبنك و أخرى بالعميل المتوقع ووسائل تلبية حاجياته و مواجهة رغباته، و منها ما هو ذو علاقة بالبيئة المحيطة فعلى سبيل المثال موقع البنك، الانتشار المصرفي، الفائدة، الجوائز، مستوى الخدمة التي يقدمها البنك، الدعاية، مستوى الوعي المصرفي، مدى الثقة و الولاء بين الناي و البنك، هذا إضافة لعديد من العوامل التي هي دائما بحاجة للاستكشاف و التحليل اخذين يعين الاعتبار أن هذه العوامل تحظى بأولويات و أهمات مختلفة و قد تختلف من وقت لأخر باختلاف التطور المصرفي، تطور الحاجات، و اختلاف نظرة العميل.
2. إيجاد توازن فيما بين القروض الجديدة و الودائع الجديدة بمعنى مراعاة معادلة السيولة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة (المتمثلة أساسا بالودائع) و التدفقات النقدية الخارجة(و المتمثلة بالقروض الجديدة) حيث:

Net cash flow=cash in flow-cash out flow.

فإذا كان مجموع التدفقات الداخلة اكبر من مجموع التدفقات الخارجية فان هناك انحراف ايجابي(أي سيولة مرتفعة): و العكس صحيح.

cif<cof=- ,cif>cof=+.

3. القروض القابلة للسداد: بمعنى أن يحاول البنك تحصيل الديون و جمعها من العملاء.

4. بيع الأصول: إذا حصل لدى البنك سحوبات مفاجئة كبيرة(غير عادية) و نقص في السيولة و فشل البنك باستخدام الطرق الثلاث السابقة فسيلجأ البنك لهذه الطريقة من أجل الابتعاد عن حالة الإفلاس و هذه الحالة هي خطرة جدا للبنك، كما و قد يحصل للبنك خسائر مرتفعة جدا في مثل هذه الحالات لذلك يلجأ البنك في أسوء الاحتمالات إلى بعضا من أصوله علما بأنه لا يحبذ هذه الوسيلة.
5. الاقتراض: تلجأ البنوك التجارية للاقتراض لمقابلة نقص السيولة لديها و مصادر الاقتراض التي تلجأ لها البنوك هي إما البنوك و المؤسسات المالية أو البنك المركزي و هذا غالبا ما يكون لليلة واحدة فقط و ذلك بسبب حصول سحوبات مفاجئة تضطر البنوك بسببها للاقتراض[1].

المطلب الثالث: أهمية تقدير السيولة و مقاييسها:

أهم مقاييس للسيولة ما كان منها قائما على أساس التدفق النقدي لكن صعوبة تقدير مثل هذه التدفقات موردات البنك و بفضل استعمال الودائع المستقرة عند احتساب هذه النسبة، بدلا من جميع الودائع، و يقصد بالودائع المستقرة تلك التي يتوفر أن تبقى في البنك بالرغم من الظروف الاقتصادية المختلفة، و تلك التي تقل عن الحد الأدنى للتأمين الوطني على الودائع بحيث إذا وجد يتوقع أن تكون نسبة الودائع المستقرة إلى الموجودات عالية في البنوك التي تعتمد على قاعدة واسعة من العملاء منخفضة تلك المعتمدة على إدارة الموجودات.

[1] جميل الزيدانيين، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 157-160.

نسبة التسهيلات إلى الموجودات:

بما أن القروض تعتبر اقل الموجودات في البنك سيولة خاصة في البلدان التي لا يوجد فيها سوق ثانوية للقروض، لذا فان هذه النسبة تعتبر بشكل غير مباشر عن حالة السيولة، فبالنسبة العالية مؤشر على التوسع في الإقراض و بالتالي انخفاض للسيولة لديها تشير إلى النسبة المنخفضة إلى وضع سيولة جيدة[1].

نسبة التسهيلات المصرفية إلى الودائع: تعتبر هذه النسبة إحدى المقاييس السيولة، فأهمية هذه النسبة لا تكمن في كونها مقياسا دقيقا للسيولة(لأنها ليست إلا مقياسا تقريبا لهذه الغاية)، إنما تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارتها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة.

و عند النقطة التي تزيد فيها نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة فان البنك يعتمد على السيولة المخزونة في البنك الذي يعتمد على إدارة المطلوبات لتحقيق سيولته، و تعتبر نقطة الفصل[2].

مما سبق يمكن تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض و كذا دراسة سلوك الودائع، فعملية التقدير هذه ضرورية و ذلك حتى لا يضطر البنك إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، و أيضا تساعد في الموائمة بين عاملي الربحية و السيولة.

و بالتعرف على التغيرات في حركة كل من الودائع و القروض يمكن تقدير حجم السيولة المطلوبة، حيث تزداد الحاجة اليها في الحالتين التاليتين:

1. زيادة القروض بدرجة أكبر من الزيادة في الودائع.

[1] عاطف جابرطة، تنظيم و إدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

[2] خالد أمين عبد الله، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 27.

2. تناقض الودائع بدرجة أكبر من تناقض القروض.

و بذلك يمكن أن نستنتج أن متطلبات السيولة تتوقف على كل من القروض و الودائع التي يجب إدارتها بشكل جيد يساهم في تقدير مستوى السيولة في البنك بشكل دقيق[1].

المطلب الرابع: مؤشرات السيولة في البنك التجاري:

نظرا لأهمية توافر السيولة في البنوك التجارية، فلقد ألزم القانون المصرفي على البنك المركزي بعض الضمانات اللازمة لتوفير السيولة، و تتمثل هذه الضمانات فيما يوجبه البنك المركزي من تحديد لنسبة معينة من السيولة التي تعطي لنا صورة واضحة عن مركز و وضعية السيولة في البنك التجاري، و هي تندرج في درجة شمولها إلى النحو التالي:

1. نسبة الاحتياطي القانوني:

و المقصود بنسبة الاحتياطي القانوني أو الإجباري النسبة التي يتم حسابها طبقا لتعليمات البنك المركزي، و التي تلزم البنك التجاري بأن يحتفظ لديه بأرصدة دائنة بدون فوائد، بنسبة معينة بما لديه من ودائع، و تتمثل نسبة الاحتياطي العلاقة بين الأرصدة لدى البنك التجاري و بعض بنود الخصوم المكونة لميزانية البنك التجاري التي تتضح من خلال المعادلة التالية[2]:

نسبة الاحتياطي المركزي=الأرصدة النقدية لدى البنك ÷قيمة إجمالي الودائع بالعملة المحلية+التزامات أخرى.

[1] عبد الغفار حنفي، إدارة المنشات المتخصصة، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص 170.

[2] محمود سحنون، الاقتصاد النقدي و المصرفي، بهاء الدين للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 129.

و تعتبر هذه النسبة بمثابة ضمان للبنوك التجارية للحصول على السيولة اللازمة في وقت الحاجة، و تشمل الالتزامات الأخرى في مقام هذه النسبة على التزامات تقترب من صفة الودائع، حيث يتعين على البنك الوفاء المركزي بها إما حالا أو في وقت قريب و هذه النسبة يحددها مجلس إدارة البنك المركزي، و لا تخفض إلا في حالات استثنائية و في فترات تحتاج إلى تمويل ضروري و ملائم.

2. نسبة الرصيد النقدي:

يتأثر الرصيد النقدي في البنك التجاري بعمليات السحب و الإيداع، و نظرا لاختلاف الظروف التي تتحكم في كل من هذين التيارين فإنهما عادة لا يتعادلان، و يترتب على ذلك تغيير في حجم الرصيد النقدي للبنك التجاري.

و ما يهم المسؤولون في هذه الحالة ليس التغيير في حجم الرصيد النقدي بل التغيير في نسبته كمعيار لمعرفة سيولة البنك التجاري، ة تتأثر هذه النسبة بعدة عوامل ايجابية أو سلبيا، و يمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي:

أ. إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد و المنظمات.

ب. سداد قروض سبق و أن أقرضها البنك للعملاء أو المتعاملين.

و العكس، أي أن نسبة الرصيد النقدي تنخفض عندما تأخذ العوامل السابقة الصورة العكسية، و تحتسب نسبة الرصيد النقدي من خلال المعادلة التالية:

نسبة الرصيد النقدي(%)=(الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي+النقدية بخزينة البنك)÷نسبة الاحتياطي القانوني.

3. نسبة السيولة القانونية:

يعتبر هذا المعيار أكثر المعايير دلالة على سيولة البنك التجاري، و هو مقياس لمقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية حيث تحدد للبنك نسبة السيولة التي يجب أن يحتفظ بها و هي نسبة مركبة كما يلي:

نسبة السيولة القانونية(%)=(بسط نسبة الرصيد النقدي+مجموعة الأصول غير النقدية شديدة السيولة)÷مقام نسبة الاحتياطي القانوني.

و كلما زادت هذه النسبة زادت نسبة السيولة.

4. نسبة النقدية:

بالإضافة إلى النسب التي يلزم القانون التمسك بها، فان البنوك التجارية عادة ما تحتفظ لديها بنسبة من النقدية إلى الودائع و تسمى أيضا بالمعدل النقدي، و يعبر هذا الأخير على قدرة البنك على مواجهة التزاماته من النقدية المتوفرة في خزينته، و يتم حساب هذه النسبة كما يلي:

نسبة النقدية=(النقدية+أرصدة لدى بنوك أخرى+الفائض (أو العجز الاحتياطي))÷مقام نسبة الاحتياطي القانوني.

فهذه النسبة تعبر عن مدى كفاية الأصول النقدية في سداد الودائع و ردها عند الطلب[1].

[1] منير صالح الهنيدي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، ص-ص:372-382.

المبحث الثاني: تسيير خطر السيولة:

إن رصيد سيولة البنك هو من العناصر الأساسية في الرقابة المصرفية بحيث لا توجد معايير سلامة متفق عليها دوليا بصدد السيولة لكن سلطات الرقابة تلزم البنوك بإنشاء النظم الداخلية لرصد احتياطها من السيولة و التحكم فيها.

المطلب الأول: تشخيص و قياس خطر السيولة:

يمكن أن يكون خطر السيولة ناتج عن عمليات الميزانية(الأصول، الخصوم) و من عمليات خارج الميزانية، مما يؤدي إلى أزمة سيولة أو نقص في الموارد مما يترتب على البنك عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة و التعرف على هذه العمليات التي تمثل خطوة هامة و أساسية لتسيير خطر السيولة.

1. تشخيص خطر السيولة:

يمكن أن يكون خطر السيولة ناتج عن عمليات الميزانية، ففي الأصول قد يكون فيها خطر ناتج عن عمليات السوق و عمليات البنك.

بالنسبة لعمليات السوق فان محفظة الأموال للأوراق المالية هو مورد للسيولة في البنوك.

- تدهور قيمة الأوراق المالية أو حدوث أزمة ثانوية في السوق يمكن أن تتسبب قي تدني قيمة الأصول المتداولة.

إما عمليات البنك فينشا خطر السيولة في جانب المدين نتيجة عدم تسديد الديون بسبب إفلاس عميل ما، أو نتيجة أزمة عامة في القطاع البنكي.

و من جهة أخرى فان منح القروض، و تحديد مدة استحقاقها، وقبول الطلبات نمثل خروج كمية معتبرة من الأموال و هذا ما يجعل الخطر كبير لأن البنك لم يوازن بين موارده و استخداماته و مدة استحقاقه، فلذا على البنك ان يهتم بتدابير الاحتياطية التي تجعل أصوله سائلة، و هذا ما يصعب تحقيقه في الكثير من الحالات.

إما خطر السيولة في الخصوم يكون تشخيص خطر السيولة في الخصوم بالإضافة إلى خطر وصول أجال استحقاق بعض الودائع هناك خطر التمويل و التركيز الاحتمالي للتمويل الذي يولد خروج رؤوس الأموال[1].

2. قياس خطر السيولة:

يتم قياس خطر السيولة حسب الأدوات التالية:

- جدول الاستحقاقات و تغييرات السيولة:

يعتمد هذا المقياس على تقييم التحويلات التي قام بها البنك و بالتالي تحديد احتياجاته المالية و المستقبلية، و هذا عن طريق عدة أدوات للقياس من بينها:

[1] رضا احمد، إدارة المصارف، مدخل في التحليل الكمي المعاصر، دار الفكر، الأردن، 2002، ص 70.

قيما يخص جدول الاستحقاقات هو الجدول الذي يصنف الأصول ة الخصوم حسب مدة استحقاقها، و يعطي قيمة الاهتلاكات، الموارد و الاستخدامات، و جدول الاستحقاقات يمكن أن يعرف حسب الفرضية (انقطاع النشاط) و هذا يعني أنه باستثناء كل التسديدات المحتملة و القروض الجديدة بأخذ يعين الاعتبار بكل المنتجات البنكية الجديدة المقيمة[1].

جدول رقم 01: يمثل استحقاقات بسيطة.

الفترات	الأصول	الخصوم
أقل من 07 أيام	4200	4800
من 07 أيام إلى شهر	5000	6400
من شهر إلى 03 أشهر	5400	8600
من 03 أشهر إلى 06 أشهر	4200	5800
من 06 أشهر إلى سنة	2400	2000
من سنة إلى سنتين	3400	1000

[1] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 153.

من سنتين إلى 05 سنوات	2900	1400
أكثر من 05 سنوات	1500	1500
المجموع	31500	31500

لكن الطريقة الأكثر استعمالا هي التي تنظر إلى الأصول و الخصوم الفعلية لأن قيمتها الحقيقية على عكس المنتجات الجديدة التي ما هي إلا تقديرات أي قيمتها غير الفعلية[1].

انطلاقا من جدول الاستحقاقات، يمكن استخلاص جدول الاهتلاكات للميزانية، و لهذا يكفي الفصل بين ما هو تحصيل و ما هو اهتلاكات تقديرية.

جدول رقم 02: يمثل اهتلاكات ميزانية بنك الوطني الجزائري.

الفترات	**اهتلاك الأصول**	**اهتلاك الخصوم**
أقل من 07 أيام	27300	26700
من 07 أيام إلى شهر	22300	20300
من شهر إلى 03 أشهر	16900	11700
من 03 أشهر إلى 06 أشهر	12700	5900

[1] دريد كامل ال شيب، ادارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الاولى، 2012، ص 159.

من 06 أشهر إلى سنة	10300	3900
من سنة إلى سنتين	6900	2900
من سنتين إلى 05 سنوات	1500	1500
أكثر من 05 سنوات	0	0

يعطي هذا الجدول صورة تركيبية حول المدة المعطاة من الوضعية العامة لسيولة الميزانية بمعنى درجة توازن الميزانية.

- تكون الميزانية فوق توازنها إذا كانت مدة اهتلاك الأصول أسرع من اهتلاك الخصوم فالزيادة التي تتولد مع الوقت في الموارد يمكن أن تساهم في تمويل منتجات جديدة.
- تكون الميزانية تحت توازنها إذا كانت الخصوم تهتلك بسرعة مقارنة بالأصول ففي هذه الحالة يقوم البنك بجلب تمويلات جديدة لتغطية الفروقات الناتجة عن هذا التباين.
- نقول عن الميزانية إنها متوازنة إذا كان جانبي الميزانية يهتلكان في نفس السرعة، إن استحقاقات الأصول و الخصوم يجب أن تقوم بدقة،و هذا ليس من السهل بالنسبة لعناصر الميزانية التي ليس لها مدة استحقاق معينة أو لها مدة غير مؤكدة لها.

أما تغييرات السيولة تنجم من عدم انسجام بين مدة الاستحقاق كل من الأصول و الخصوم، و هذه الأخيرة تقوم بقياس الانحرافات التقديرية عند مختلف التواريخ المستقبلية بين مجمل الاستخدامات و الموارد، و تحسب هذه التقديرات إما في المخزون أو في التدفقات النقدية.

التغيير في التدفق: هو عبارة عن الفرق في التدفق بين الأصول و الخصوم، و بالتالي الفرق بين المدخلات و المخرجات من رؤوس الأموال عند تاريخ معين.

التدفق في السيولة يحدد الحاجة أو الفائض للتمويل الجديد للدورة[1].

التغيير في التدفق=قيمة المستحقات في الأصول–قيمة المستحقات في الخصوم.

خروج رؤوس الأموال أو تدني قيمة الخصوم يدل على تسديد القروض.

تدني قيمة الأصول يدل على تسديد القروض.

- **التغيير في المخزون:** تعطى عند تاريخ معين، و ذلك لحساب الفرق بين تحصيل الخصوم و تسديد الأصول.

التغيير في المخزون=تحصيل الخصوم–تسديد الأصول.

سواء كانت النتيجة سلبية أو ايجابية، فالتغيير في المخزون يقيس الفائض او الحاجة الى التمويل الى غاية مدة محددة[2].

مؤشرات التحويل و الفائض الأساسي:

حتى يتوصل المصرف إلى تحليل دقيق لجدول الاستحقاقات و تغيرات السيولة تحتاج إلى أدوات و تقنيات أخرى بحساب مؤشرات التحويل و الفائض الأساسي.

ان مؤشر التحويل يقوم بقياس مدة الاستحقاق المختلفة، و هو بالتالي يقوم بالإشارة إلى خطر التمويل لتحصيل المقدم من طرف البنك.

لحساب هذا المؤشر لابد مسبقا من ضرب كل الأصول و الخصوم بمعدل مرجح يتناسب مع المدة المتوسطة للالتزامات و الديون بكل قسم استحقاق، و يتم الحساب كالتالي[1]:

[1] عاطف جابرطة، مرجع سبق ذكره، ص 263.
[2] رضا احمد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

مؤشر التحويل=مجموع الخصوم المرجحة التي لها أجل الاستحقاق/مجموع الأصول المرجحة التي لها أجل الاستحقاق.

- إذا كانت النسبة **1>** معناه أن البنك يحول موارده قصيرة الأجل إلى استخدامات طويلة الأجل.
- إذا كانت النسبة **1<** معناه أن البنك ليس بحاجة إلى تحويل أي لديه إمكانيات.
- إذا كانت النسبة =1 معناه أن البنك عموما في حالة توازن.

و بالتالي تكمن أهمية استعمال مؤشر التحويل في السماح للبنوك بقياس درجة الانسجام كل من أصوله و خصومه، و يعطي فكرة عن تطور وضعية السيولة عبر الزمن و من جهة أخرى، فان حساب هذه النسبة تسمح للبنك بتقييم السيولة لكل أصل او خصم مستحق، و هذا المعيار قد يتناساه البنك عندما يركز على خطر التغيير في معدل الفائدة[2].

أما الفائض الأساسي يقوم بقياس كمية السيولة المتولدة من الأصول السائلة لتغطية احتياجات التمويل(الخصوم) و نقصد بالأصول السائلة كل الأصول التي اقتربت أجال استحقاقها و صار بإمكان تحويلها إلى نقد دون خسائر مثل: فائض الخزينة، رصيد البنك المركزي، فائض الاحتياطي...الخ.

الفائض الأساسي=الأصول السائلة–الخصوم المستحقة.

الفائض الموجب: يعني أن البنك يمول جزء من أصوله السائلة عن طريق خصوم طويلة الأجل، أي أن البنك يتمتع بزيادة أو فائض في السيولة.

الفائض السالب: يعني أن جزء من الأصول لأجل ممولة بخصوم مستحقة و في هذه الحالة يعاني البنك من نقص في السيولة.

الفائض الأساسي: هو أداة تسيير السيولة اليومية حسب حجم البنك، و توقعات مشاكل السيولة، فهو يسمح بمواجهة التغيرات.

معدل السيولة المرغوب فيه:

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره،ص 39.
[2] رضا احمد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

عندما يؤمن البنك يوميا فائض أساسي ملائم يجب أن يتطلع لتغيرات احتياجاته من السيولة في فترة زمنية، و هو وسيلة لتقييم وضعية السيولة للبنك في فترة مستقبلية، و يتركز حساب العلاقة بين الأموال المنتظر تحصيلها من إجمالي القروض الحسابية لتغييرات معدل الفائدة مع إجمالي من قروض القيمة المستقرة من الودائع أو الفائض الأساسي المفترض أي يجب أن تقدم قروض أكثر من الودائع المتوفرة لدى البنك.

معدل السيولة المرغوب فيه=مجموع الأموال الصافية المتاحة/مجموع الاستخدامات لمعدل الفائدة.

معدل السيولة الممتاز المرغوب فيه يكون حسب حجم البنك[1].

المطلب الثاني: تغطية خطر السيولة:

يقوم البنك بتغطية الأخطار التي يتعرض لها و ذلك من خلال:

1 عوائق السيولة:

تسيير السيولة خاضع إلى العوائق النظامية، و العوائق الثابتة و هذا من أجل ضمان أقل حماية للتمويل الحسابات الخاصة للموارد، البعض يكون على شكل نسب و الأخر بتحديد سقف إعادة التمويل الدوري.

- **نسبة السيولة:** تعتبر من أبرز النسب المالية المستخدمة في اطار تقويمي للسيولة النقدية هي كما يلي [2]:

- نسبة الرصيد النقدي:

نسبة الرصيد= (النقد في الصندوق+النقد لدى البنك المركزي+الأرصدة السائلة)÷الودائع و ما في حكمها.

- نسبة الاحتياطي القانوني:

نسبة الاحتياطي القانوني=النقد لدى البنك المركزي ÷الودائع و ما في حكمها×100.

كلما زادت هذه النسبة زادت مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.

- نسبة السيولة القانونية:

[1] علاء نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان، عامر الخطيب، مفاهيم حديثة في ادارة البنوك، دار البداية، عمان-الأردن-الطبعة الاولى، 2012، ص 123.

[2] حسين جمال البديري، مرجع سبق ذكره، ص 137.

نسبة السيولة القانونية=الاحتياطات القانونية+الاحتياطات الثانوية÷الودائع و ما في حكمها×100.

- **نسبة التوظيف:** تعبر عن استخدامات المصرف و قدرته على تلبية حاجيات الزبائن.

نسبة التوظيف=القروض و السلف÷الودائع و ما يحكمها×100.

- **حجم إعادة التمويل الدوري:**

قام البنك بوضع قانون من باب الحذر و الحيطة و هذا باشتراطه لوضع سقف لإعادة التمويلات الأساسية، و هذا على عدة أفق ثابتة، هذه الأسقف أجبرت على إعادة التمويل الدوري فهي تهدف للحد من خطر الزيادة في الأسعار المرتبطة بزيادة الطلب في الأسواق أو لتفادي الوقوع في أزمات السيولة داخل السوق.

و ليتمكن البنك من تحيد هذا السقف يجب عليه أولا أن يأخذ بعين الاعتبار كل من ناتج تغيرات الموارد و الاستخدامات.

و كذا النتائج المنتجات الجديدة و نقصد بها تحديد تمويل كل منها أي أن مجموع الاستخدامات الموجودة هي التي تحدد مستوى الموارد الموجودة.

3. الاستناد:

الاستناد هو عبارة عن طريقة قديمة تهدف للمحافظة على توازن الميزانية هذا باستثناء مراجعة أساسية لتغطية السيولة، أسعار الفائدة، تلجأ إلى عملية الاستناد لما تكون الموارد و الاستخدامات جدول الاهتلاكات متجانسة و الأسعار مرجعية نفسها[1].

توجب الفصل بين الاعتماد في السيولة و الاعتماد في الأسعار الذي يستلزم اختيار نفس السعر المرجعي سواء كان ثابت أو متغير على جانب كل من الخصوم و الأصول و للاستناد فائدة مزدوجة تكمن في:

- **بالنسبة للسيولة:** يقوم البنك بتمويل الاستخدامات عن طريق موارد جدول الاستحقاقات المقابل و هذا التخفيض نسبة الاحتياجات للسيولة الحاضرة و المستقبلية.

[1] رضا أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 89.

- **بالنسبة لأسعار الفائدة:** تكون من طبيعة واحدة ثابتة على المدى البعيد المتغير على نفس المرجعية، فتعريف الاستناد على أنه إعادة تمويل كل أصل من الميزانية استخدام ملائم له أي له نفس المميزات التالية (المبلغ الأصلي، جدول الاهتلاكات، طبيعة أسعار الفائدة) ثابت مرجعي أو المميزات الجديدة كالدفع بالتقسيط، فهو يضمن حماية توازن الميزانية بتفادي أي تغيير بنيوي لها[1].

4. إستراتيجية تمويل الشفرات:

تغطية السيولة تقوم بوضع التمويلات المكتسبة في مكانها و هذا للحفاظ على توازن الميزانية، و لكن السؤال المطروح هنا هو معرفة المبلغ و هيئة الاستحقاقات لهذه التمويلات.

- **تطبيق سياسة لتسيير خطر السيولة:** يقوم البنك بوضع وسائل تقنية لإيجاد حل لخطر السيولة، و مختلف السياسات الواجب استعمالها للحد من هذا الخطر.
- **سياسة تسيير خطر السيولة:** ترى أن البنك يجب عليه أن يخصص أعضاء الإدارة مهمتهم الاهتمام بالسيولة و أهدافها، و هذا للحد من هذا الخطر و إيجاد الإستراتيجية لمواجهته، حيث يجب على البنك أن يأخذ بعين الاعتبار خطر أزمة السيولة التي قد تؤدي به إلى الإفلاس و لهذا على البنك معرفة مستوى سيولته و كذا أسعاره القابلة للتحويل لأن هذين العنصرين من أولوية التسيير البنكي و هذا ما يدعى بـــ (سقف الخطر) [2].

لذا على البنك أن يقوم بتحليل هذا الخطر، و دراسته لإيجاد الحلول اللازمة، و ذلك من خلال العناصر التالية:

- رأس المال الجاهز لامتصاص الخسارة في حالة وقوعها.
- سهولة دخول لمختلف موارد التمويل.
- تركيب نشاطات البنوك.

هذا التحليل يقوم بتعيين سقف محدد للخسارة الممكنة من تحصيلات الخصوم و تسديدات الأصول و هذا بمراعاة أجال استحقاقها، و الذي يؤدي بنا الى الحد من تغيرات السيولة.

[1] عاطف جابرطة، مرجع سبق ذكره، ص 216.

[2] عاطف جابرطة، مرجع سبق ذكره، ص 217.

- **إستراتيجية تسيير خطر السيولة:** لقد صدرت وثيقة تحت اسم management in Banting organisation Sound practices for liquidity في فيفري لسنة 2000جاءت هذه الوثيقة بعد قوانين دولية لتفرض على البنوك سياسة إستراتيجية لتسيير خطر السيولة كما كانت هذه الأخيرة مقبولة من طرف البنوك، كما أن هذه الوثيقة جاءت بهدف أساسي لتسيير هذا الخطر هدف نوعي و الخطر كمي، بالإضافة أنها كانت تطالب البنوك بالحفاظ على قوتها المالية و أهميتها لمواجهة أزمات السوق.

إستراتيجية تسيير خطر السيولة يجب عليها أن:

- تعرض السياسة النوعية على الهيئات الخاصة لتسيير السيولة مثل ترتيب الأصول و الخصوم المركزية و اللامركزية.
- يجب أن هناك إستراتيجية لمواجهة انقطاع السيولة الزمنية أو لمدة طويلة أن يكون مطلع عليها من طرف جميع الوحدات التنظيمية في حالة أن تسيير السيولة ليس تحت إشراف الخزينة لوحدها و هكذا نرى أن جميع الوحدات البنكية التي لها نشاطات تأثر على السيولة لهذا فان إستراتيجية يجب أن نحترم السياسات و الأنظمة البنكية[1].

- **الايطار الصحيح لتسيير خطر السيولة:** من الصعب اختيار أحسن الطرق للاستعمال فيما يخص تسيير خطر السيولة لأن النشاطات و هكذا متطلبات تسيير خطر السيولة التي تكون في حد ذاتها متغيرة[2].
- **الأدوات السياسية لتسيير خطر السيولة:** لتسيير خطر السيولة يجب على البنك وضع تقنيات تهدف إلى تشخيص هذا الخطر الناتج من الاختلال البنيوي للميزانية أو من خارج هذه الميزانية و كذا بقياسه العناصر المتاحة لهذا التطور عن طريق:
  - نظام الإعلام الآلي.
  - المراقبة الداخلية.
  - علاقات التسيير.

[1] رضا أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] علاء نعيم عبد القادر، زياد محمد كرمان، عامر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 131.

- المخطط العاجل.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة:

إن سيولة البنك التجاري ليست ثابتة بل في تغيير مستمر و ان هذه العوامل المؤثرة فيها تتمثل في:

- **عمليات الإيداع و السحب على الودائع:**

في الوقت الذي تؤدي فيه العمليات السحب على العمليات الإيداع، أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية لتحسين سيولة المصرف [1].

- **رصيد عمليات المقاصة بين البنوك:**

تزداد سيولة البنك إذا ظهر أن الرصيد حسابه الجاري الدائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك الأخرى العاملة في البلد ففي هذه الحالة تضاف الموارد النقدية الجديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصدته النقدية.

- **موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك:**

يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية، قدرة التأثير على السيولة البنكية من خلال تزويده البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية و المعدنية فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فانه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو احتياطات النقدية المتوفرة لديها، و يقلل قابليتها على منح القروض، و تعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم و بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، و رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني و يحصل عكس في حال توسيع عرض العملة.

[1] عاطف جابرطة، مرجع سبق ذكره، ص123.

- **رصيد رأس المال الممتلك:**

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة البنك التجاري حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة و العكس صحيح، كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت السيولة البنكية، و من ثم حددت قدرته الاقتراضية و انخفضت قدرته على تسديد التزاماته الجارية[1].

المبحث الثالث: مشكلة السيولة المصرفية في الجزائر:

عاشت الجزائر خلال الأشهر الماضية أزمة حادة تمثلت في نقص السيولة على مستوى الوكالات البنكية و مكاتب البريد، مما أدى إلى تشكيل المواطنين لصفوف طويلة أمام تلك المكاتب و الوكالات بعد ان تحولت إلى أزمة مزمنة.

المطلب الأول: الأزمة و أسباب نشأتها:

تعود البدايات الأولى لهذه الأزمة إلى العشر الأواخر من شهر رمضان 1432 ه، حيث يزداد الطلب على السيولة عادة و بشكل عام، و ذلك بسبب التحضير لمصاريف عيد الفطر المبارك و قيام بالتسويق لشراء متطلبات هذه المناسبة، و كذا لمواجهة مصاريف أخرى هذه الفترة و أهمها تلك الخاصة بالدخول المدرسي.

إن ظهور هذه المشكلة في نظرنا يعود أساسا إلى سوء تقدير للطلب على السيولة في مثل هذه الأيام، حيث أن القائمين على المؤسسات الموفرة للسيولة لم يحسنوا تقدير الطلب المتوقع خلال تلك الفترة، و الذي كان يتزايد باستمرار كلما اقتربت مناسبة العيد، مما يعني أن الطلب الذي لم تتم تلبيته في أي يوم سوف يضاف إلى طلب الذي يليه، بالإضافة إلى نسبة الزيادة في الطلب في ذلك اليوم، و هذا الأمر كان يتطلب منذ البداية دراسة دقيقة و تقديرات صحيحة خاصة في ظل تعليمات مسؤولي المؤسسات المذكورة بعدم تخزين كميات كبيرة من النقود السائلة على مستوى الوكالات البنكية و مكاتب البريد لأسباب أمنية.

[1] عاطف جابرطة، مرجع نفسه، ص 124.

تطورت الأزمة حيث كانت أغلبية المحللين في بداية نشوء الأزمة.

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة كحل لهذه الأزمة:

قامت السلطات المعنية و في سبيل توفير حلول عاجلة لهذه الأزمة اتخاذ الإجراءات الآتية:

- طبع كميات هائلة من النقود القانونية و هذا لتغطية هذا النقص الحاد في السيولة، بحيث أصبح توزيع السيولة انطلاقا من الجزائر العاصمة إلى ولايات الوطن، و يتم يوميا و بالتناوب بين تلك الولايات، كل الكميات الموزعة، حيث يتم تخصيص نسبة 80% منها لمكاتب البريد، على أساس إن أغلبية الموظفين في الجزائر يتم دفع لأجورهم عن طريق الحساب البريدي الجاري.

إن القيام بمثل هذه الإجراءات و إن كان يخفف كثيرا من أزمة السيولة، يعتبر في نظرنا لجوء إلى الحلول السهلة عوض التفكير في الحلول الجذرية و النهائية لهذه الأزمة ذلك أن الكميات الكبيرة التي تمت طباعتها سوف تزيد بالتأكيد من حجم الكتلة النقدية المتداولة دون أن يقابلها زيادة حقيقية في حجم السلام و الخدمات المنتجة[1]، بالتالي فان هذا الإجراء سوف تظهر أثاره على الأجلين القصير و المتوسط في ارتفاع معدلات التضخم الذي تحاول الدولة كبح جماحه، بالنتيجة فان كل الزيادات في الأجور و التي أقرتها الحكومة في سبيل تحسين القدرة الشرائية للمواطن و خاصة منها موظفي القطاع العام سوف تصبح بعد فترة قصيرة ذات أهمية، و ستبقى المظاهرات مستمرة و مطالبة برفع يعتقدون أن هذه المشكلة سوف تكون ظرفية أو وقتية إلا أنها ظلت تتفاقم باستمرار.

و تحولت إلى مشكلة مزمنة أدى إلى ظهور بعض الآثار السلبية منها[2].

- ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، مما جعل المواطن بين حيرتين، ارتفاع هذه الأسعار من جهة أضر كثيرا بقدرته الشرائية و النقص الحاد في السيولة البنكية في الوكالات البنكية و مراكز البريد من جهة أخرى، مما جعله غير قادر على الوفاء بمتطلبات أسرته المعيشية.

[1] الجريدة الرسمية، العدد رقم 75، الصادر في 2005/11/11، ص 12.

[2] سليمان ناصر، اليوم الدراسي حول أزمة السيولة، جامعة ورقلة، الجزائر، 13 افريل 2011.

- انهيار الثقة في المؤسسات المالية و البريد لدى المواطن بسبب النقص الحاد في السيولة لدى هذه المؤسسات حيث أصبح المواطن يفضل تخزين كميات كبيرة من النقود لديه عوضا من إيداعها لديها، و خاصة الذين يتعاملون بمبالغ نقدية كبيرة لأنهم في حالة إيداعها لا يمكنهم استرجاعها في الوقت الذي يحتاجونها، و بالتالي أصبحت البنوك تعاني من خروج كبير للأموال دون أن تدخل إليه كميات أخرى مماثلة على الأقل و كان ذلك سببا في تعميق الأزمة.

الأجور مرة أخرى، و سيبقى الغليان الشعبي يسود مختلف القطاعات في ظل اللجوء إلى مثل هذا الإجراء.

- الإجراء الذي اتخذته الحكومة قبيل اندلاع الأزمة و المتمثل في إلزامية استخدام الشيك، التحول البنكي، بطاقة الدفع، الاقتطاع من الرصيد، السفتجة، سند الأمر و كل وسيلة دفع كتابية أخرى، و ذلك في كل المعاملات التجارية و المالية التي تتجاوز قيمتها(500 ألف دينار جزائري)، حاولت أن تقنع الرأي العام بأنه سيكون أحد الحلول الناجعة لمشكلة نقص السيولة في الجزائر، و بالتالي أعلن المسؤولين المعنيون مباشرة بهذه الأزمة بأن شهر مارس 2011 سوف يكون بداية الحل لهذه الأزمة[1].

لكن مع اقتراب موعد التطبيق لهذا الإجراء قامت السلطات العمومية بالتراجع عن تطبيق، و تأجيله إلى أجل غير مسمى، ذلك تحت ضغط الواقع و بالنظر إلى تأثير السوق الموازي الذي يظل يمثل نسبة كبيرة من التعاملات التجارية و المالية و هذه ليست بالمرة الأولى التي يتم فيها تقرير مثل هذا الإجراء ثم التراجع عنه فقد سبق أن قررت السلطات العمومية إلزامية التعامل بالشيك في كل المعاملات التجارية و المالية التي تفوق قيمتها 50 ألف دج(05 ملايين سنتيم).

المطلب الثالث:الحلول المقترحة لازمة السيولة النقدية في الجزائر:

إن أزمة السيولة التي أصبحت تعاني منها الجزائر كظاهرة مزمنة، تتطلب حلولا سواء المدى القصير أو المدى المتوسط و الطويل أو الإجراءات فيما يلي:

- إعادة الاعتبار للتعامل بالشيك في المعاملات التجارية و المالية فبالرغم من أن القوانين الجزائرية واضحة و صارمة في مجال مكافحة إصدار الشيك بدون رصيد.

[1]www.satin-dz.com-27/04/2014.

بل أن بنك الجزائر كان قد انشأ جهازا خاصا منذ الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية باسم(جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد).

حيث يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، و تبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء المعنيين و و يهدف الى تطهير النظام البنكي في الغش في المعاملات، و إعادة الثقة إلى أحد وسائل الدفع في الاقتصاد المعاصر.

إلا أن بداية التسعينات و في ظل قانون النقد و الائتمان رقم 90/10 لها الأكبر الذي يبقى يمنع المواطنين خاصة منهم المتعاملين الاقتصاديين من التعامل بالشيك، هو انتشار ظاهرة إصدار الشيكات بدون رصيد و بالتالي فان على التاجر إما أن يطلب من المشتري الدفع بالشيك مصادق عليه المشتري طلب هذا الشيك من البنك ثم الانتظار بضعة أيام حتى يتم تحضيره ثم إمضاؤه من طرف مدير الوكالة البنكية التي يتعامل معها.

و هذا التسريع للمعاملات التجارية و المالية، و أما أن يقبل من المشتري الدفع بشيك عادي و هو لا يضمن حقه و كثيرا ما ينتهي به الأمر إلى الدخول في منازعات قضائية مع ذلك المشتري بسبب كون الشيك بدون رصيد أي هناك انتظار و تضييع للزمن في كلا الحالتين إضافة إلى المخاطرة في الحالة الثانية، حيث بالتعاون مع مؤسسات أجنبية مختصة في مجال النقد الالكتروني cartec IB تفعيل و تنشيط التعامل ببطاقة ما بين البنوك سعت مجموعة من البنوك الجزائرية إلى إنشاء شركة النقد الآلي.

و العلاقات التلقائية بين البنوك في أفريل 2005، و هي تهدف إلى إنشاء نظام وطني للدفع و التي بدأ بها في سنة 1997.

Carte inter Bancaire(cib) الالكتروني من خلال إنشاء بطاقة السحب ما بين البنوك، تستعمل هذه البطاقة خاصة للسحب من أجهزة الصرف الآلي، و هي محلية لأنها صالحة فقط في الجزائر[1].

[1] سليمان ناصر، النظام المصرف الجزائري و تحديات العولمة، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المركز الجامعي، زادي يوسف، العدد 01، 2008، ص 27.

.

و تشترك في هذا النظام البنوك العمومية الجزائرية بالإضافة إلى كل من بنك البركة الجزائري، بنك الإسكان للتجارة و التمويل، سوسييتي جنرال الجزائر، مؤسسة بريد Natiscis Algérie، بنك Djazair، parilas el BNP، بنك Sociéte Général Algérie.

و ما يعاب على هذه البطاقة هو كونها بطاقة سحب فقط، وليست بطاقة دفع ما يشير الى ذلك اسم النظام، وذلك بالرغم من بعض التجارب التي حاولت في بعض المدن الكبرى.

إلا أنها بقيت تجارب محدودة ليس لها جدولا لأنها لم تعمم على كامل الوطن، لذا يجب على السلطات المعنية أن تتعاون فيما بينها لتفعيل التعامل بهذه البطاقة، و تحويلها إلى وسيلة دفع حقيقية، خاصة و أن معظم المالكين لحساب بريدي جري و الذين يتجاوز عددهم 12 مليون بحوزتها، إضافة إلى من يحملها من عملاء البنك المشتركة من هذا النظام.

و نرى ا ناول خطوة في هذا المجال في إيجاد أماكن القبول العام لهذه البطاقة يقترح أن تكون البداية بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، أي تسديد فواتير الخدمات بتلك البطاقة في كل من مؤسسة اتصالات الجزائر، مؤسسة موبليس، أو في مؤسسات تجمع من الطابع الاقتصادي و الإداري مثل مصلحة الضرائب، و غيرها من المؤسسات[1].

إن القيام بمثل هذه الإجراءات من نشأته أن يقلل من حجم الطلب على السيولة ذلك انه كما تم استعمال وسائل الدفع الحديثة، كلما قل حجم النقود القانونية المتداولة على حساب النقود الخطية أو الكتابية.

[1] سليمان ناصر، تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر، الأسلوب و المبررات، بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول (متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان العربية، تنظيم كلية العلوم الاقتصاديةو علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام 17،18 أفريل2006.

خاتمة:

تعتبر السيولة أحد المتغيرات الرئيسية التي تحكم نشاط البنك التجاري و على هذا الأخير أن يحتفظ بقدر كاف منها محافظة على مركزه المالي و كسب ثقة المتعاملين، و يضع البنك المركزي النسب المالية التي تساعده في تحقيق ذلك الهدف، باعتباره السلطة النقدية المسؤولة على استقرار و رقابة نشاط مختلف المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي كما سوف يتضح ذلك من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثالث

البنك المركزي و موارد إعادة تجديد السيولة في ظل نظام مصرفي معاصر

تمهيد

يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية التي تخول للمصارف القائمة ممارسة نشاطها المصرفي وفقا للسياسة النقدية المعتمدة، وفي هذا الإطار يلعب البنك المركزي دورا فعالا في توجيه ورقابة وإعادة تموين البنوك التجارية، وتوفير القدر المناسب من السيولة ضمانا لاستمرار نشاطها المصرفي.

وبعد البنك المركزي أحدث صورة لتطور الجهاز المصرفي فقد نشأ هذا المصرف كمرحلة أخيرة من مراحل التطور النقدي، وقد كانت الوظيفة الأولى التي أنشأ من اجلها البنك المركزي هي الإطار النقدي، وبتطوير الأمر أصبح هذا البنك يقوم بوظائف متعددة، وان هدف البنك المركزي هو الإبقاء والمحافظة على مدى التطور الاقتصادي ودرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

المبحث الأول: البنك المركزي.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنك المركزي.

أولا: نشأة المصرف المركزي: كانت المصارف في مختلف الاقتصاديات تتخبط في عملها المصرفي حيث لا مرشد ولا رقيب، وكما كان هذا الوضع سائدا، أصبح التوجه كشريعة الغاب، البنك القوي ينهي البنك الضعيف، هذا عدا عن أن الاقتصاديات كانت تسير آنذاك متأثرة جدا بالعوامل البيئية دون المقدرة على السيطرة على الآثار السلبية لبعض تلك العوامل.

كان إصدار النقد مسموحا به لجميع المصارف إلا أن إقبال الناس على هذا النقد والتعامل به اعتمد على مدى ثقتهم بالبنك المصدر لهذا النقد، كان للتقدم الاقتصادي في أواخر القرن التاسع عشر الفضل في التأكد على عيوب ومساوئ عملية إصدار النقد من قبل عدة مصارف ضمن حدود البلد الواحد، من هنا جاءت الحاجة إلى إنشاء البنوك المركزية للتربع على عرش الجهاز المصرفي، احتكار عملية إصدار النقد، للتحكم في حجم الائتمان الذي تقوم به المصارف بمختلف أنواعها، و في عملية مراقبة النقد و تنفيذ السياسة المصرفية للدولة.

بدأت البنوك المركزية منذ تأسيسها بتولي مهام إصدار النقد وما بترتب على ذلك، ثم بعد ذلك بدأت أيضا البنوك المركزية تولي مهام الرقابة بجميع أنواعها على نشاطات الجهاز المالي وتوجيهها، لقد تباين الدور الذي لعبته البنوك المركزية من بلد لأخر بسبب التغييرات البيئية وحجم أثرها بالذات العامل الاقتصادي.

إدراكا من الدول بأهمية المصارف بدأت تلك المصارف بالتأسيس منذ عام 1656 حيث تأسس أول بنك السويد المصرفي، حيث نشأ كبنك تجاري منح سلطة إصدار النقد من قبل الدولة، أما المصرف الثاني كان في إنجلترا "مصرف إنجلترا" عام 1694، ثم مصرف فرنسا عام 1800، هولندا 1814، النمسا 1817، اليابان

1882، مجموعة مصارف الاحتياطي الأمريكي 1914 بعدها بدأت البنوك المركزية بالتأسيس في بلدان العالم[1].

ثانيا: مفهوم البنك المركزي: البنك المركزي هو المصرف الذي يتربع على قمة الجهاز المصرفي ويستطيع تحويل الأصول الحقيقية إلى نقدية، والأصول النقدية إلى حقيقية، كما وانه يحتكر عملية إصدار النقد، يدير ويوجه الائتمان وشؤون النقد في البلاد[2].

وهو عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة تلك البنوك، ووكيل ماليا لحكومة ومسؤولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة.

وباختصار، يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد، وعلاوة على ذلك ماعدا بعض الاستثناءات، يجب ألا يقوم البنك المركزي بتلك الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية في تعاملها مع أفراد المجتمع.

ويعتبر البنك المركزي أيضا البنك المسؤول عن تنظيم حركة الائتمان[3].

المطلب الثاني: خصائصه: يكون البنك المركزي مملوكا للدولة وتكون خاصيته الأساسية إدارة أنشطة البنوك التجارية ورسم السياسات الاقتصادية العامة وفي هذا يختلف البنك المركزي عن باقي البنوك كما يختلف عنها من نواحي أخرى نبرزها فيما يلي:

أ. لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد كما هو الحال في البنوك التجارية و من هنا لا يمكنه منافستها على نشاطها خاصة أنه يعتبر بنكا لهذه البنوك لأنه يحتفظ بالأرصدة التي يوجهها القانون لديه و من هنا نستنتج لو أنه قام بمنافستها لفقد وظيفته الأساسية و هي سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية.

---

[1] جميل الزيدانيين، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 75-76

[2] جميل سالم الزيدانيين"إدارة المؤسسات المتخصصة-الأردن حالة تطبيقية"-الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،1990،ص12

[3] ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 244.

ب. لدى البنك المركزي سلطة قانونية بإصدار الأوراق النقدية وتحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وهو بذلك يحتل صدارة الجهاز المصرفي.

ج. البنك المركزي يعتبر الرقيب على الائتمان في الاقتصاد القومي خاصة وأنه يملك أساليب تمكنه من توجيه هذا الائتمان لتحقيق أهداف السياسة النقدية[1].

د. بالرغم من الاختلاف الشكلي للبنوك المركزية من دولة لأخرى إلا انه يمكن حصر وتحديد سمات مشتركة ومن بينها تمتع هذه البنوك بامتياز الإصدار لهذا أصبح البنك المركزي يرسم السياسة النقدية وفقا للظروف الاقتصادية.

-مبدأ الوحدة أي وجود بنك مركزي واحد لكل بلد لكن لا يمنع من تعدد البنوك المركزية[2].

المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي:

تحقق المصارف المركزية أهدافها، ويتجلى دورها في الاقتصاد من خلال الوظائف التي تقوم بها تلك المصارف المركزية وأهمها:

أولا: وظيفة إصدار و تنظيم النقد: تعتبر عملية إصدار النقد من أقدم وظائف النقد و أهمها على الإطلاق، تأتي أهمية هذه الوظيفة من أهمية و دور النقود في حياة المجتمعات، اخذين بعين الاعتبار أن عملية الإصدار مبنية على أسس و معايير اقتصادية جعلت من الأنس أن تكون عملية إصدار النقد بيد البنك المركزي بدلا من البنوك التجارية سابقا و ذلك للوظائف التي يقوم بها البنك المركزي، و بدلا من الحكومة أيضا خشية أفراد الدولة في عملية الإصدار لتأمين موارد الموازنة دون النشاط الاقتصادي بشكل عام، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور قيمة النقد بشكل عام و انعدام الثقة به.

[1] محمد احمد الرزاز،"اقتصاديات النقود و البنوك"، و هذان للطباعة، سنة 2000، ص 160.

[2] جمال بن دعاس،"السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوصيفي"، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2007، ص 162.

وتعتبر الأسباب الداعية لإصدار النقد هي ما يلي:

أ. اهتراء النقد.

ب. الحفاظ على عملية التوازن الاقتصادي.

ج. إلغاء النقود المتداولة في السوق واستبدالها بإصدارات جديدة أما لأسباب اقتصادية أو سياسية أو أسباب أخرى.

اختلفت الدول والمصارف المركزية بشأن الإصدارات النقدية فمنها من رأى وجوب تحرير عملية إصدار النقد من أية قيود أو شروط فتصدر البنوك المركزية ما شاءت من النقد في أي وقت ومنها نرى أن يقيد البنك المركزي بما تسنه الحكومات من قوانين و تشريعات. وتعتبر عملية تركيز لإصدار النقدي لدى البنك المركزي مهمة لعدة أسباب منها:

1. تركيز الإصدار النقدي لدى جهة واحدة يعطي في الظروف الطبيعية ثقة مستمرة بالنقد.
2. التحكيم في حجم الائتمان المصرفي يتطلب إصدار النقد من قبل البنك المركزي فقط، حيث أن الزيادة في الائتمان يتطلب زيادة في حجم كمية النقود المصدرة وتخفيض الائتمان يتطلب في المقابل تقليص كمية النقد المصدر، فإذا كان البنك المركزي هو الوحيد الذي يصدر النقد فان ذلك يمكنه من السيطرة على حجم الائتمان، و أيضا إصدار النقد من قبل جهة واحدة فقط يمنع تعدد العملات و ذلك خدمة للمبادلات و تسهيلا للتعامل.

ثانيا: العمل كبنك للحكومة ومستشارا لها في الشؤون النقدية والمالية: يقدم البنك المركزي العديد من الخدمات للسلطات العامة (الحكومة) كونه بنكا لها ومحتكر عملية إصدار النقد في هذه الخدمات:

1. الاحتفاظ بالودائع الحكومية.

2. إقراض الحكومة قروضا قصيرة الأجل عند الحاجة لذلك سواء في حالة العجز المؤقت الذي يطرأ على الموازنة أو في حالات استثنائية أخرى.

3. وكيل الدولة في معاملاتها المالية والمصرفية سواء داخل أو خارج البلاد.

4. إدارة خزينة الدولة (الاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية) يرى البعض عدم خضوع البنك المركزي لإشراف الحكومة، حيث يجب استقلاله تاما خاصة عند القيام بتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية، مبرر أصحاب هذا الاتجاه هو أن تأثير الحكومة على نشاط البنك المركزي قد يكون لغايات وأغراض لا تتوافق والمصلحة العامة(القومية).

البعض الأخر يناقض الاتجاه الأول بقولهم أن الإشراف الحكومي على البنك المركزي هو ضرورة حتمية ولأنه لا يوجد هناك فرق بين الحكومة والبنك المركزي في حرص كل منهما على المصلحة العامة.

ثالثا: وظيفة البنك المركزي كمقرض أخير للجهاز المصرفي: بموجب هذه الوظيفة يجعل البنك المركزي جزءا من الأرصدة النقدية لديه تحت تصرف البنوك و المؤسسات المالية الأخرى في الجهاز المصرفي من خلال تقديم القروض مباشرو إليها، أو عن طريق إعادة خصم الأوراق المالية المقدمة للبنك المركزي من قبل البنوك التجارية، أو عن طريق عمليات السوق المفتوحة.

رابعا: وظيفته كبنك للبنوك: يمارس البنك المركزي وظيفته هذه من خلال عدة أمور نلخصها فيما يلي:

1. تسوية أرصدة البنوك:

يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية لديه المتأتية من المصارف من خلال ما يلي:

أ. إيداع المصارف جزءا من الودائع لديها في البنك المركزي و ذلك اختياريا.

ب. إيداع المصارف جزءا من الودائع لديها في البنك المركزي إجباريا حيث يعتبر السبب الرئيسي وراء هذا النوع من الإيداعات هو المحافظة على سيولة المصارف و يرجع هذا إلى عهد كان فيه مصرف الإصدار في انجلترا يستقبل الأرصدة المعدنية في المصارف الأخرى، و هذا و تقييد تلك الأرصدة في حسابات البنوك إلا أنها قابلة السحب لتسيير تسوية حسابات المصارف بين بعضها البعض من جهة، و بينها و بين البنك المركزي من جهة أخرى دون الحاجة إلى نقل مادي للأموال، أصبح هذا الإيداع محددا بنسبة معينة بناء على نصوص قانونية.

2. **تحديد الأرصدة النقدية للمصارف:** حيث يتحكم البنك المركزي بسيولة البنوك خاصة من خلال الأرصدة النقدية و من خلال نسب و قوانين يفرضها على البنوك.

3. **تقرير حجم النقد المتداول:** إن البنك المركزي يمكنه أن يقود أو يسيطر قدر الإمكان على حجم كمية النقود المتداولة.

خامسا: الإدارة النقدية: يقوم البنك المركزي من خلال أدوات معينة بالتأثير على الكتلة النقدية و بالتالي على حجم و توجهات الإنفاق القومي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، مثل تثبيت المستوى العام للأسعار، تثبيت سعر المصرف الأجنبي، المساهمة في رفع معدل الدخل القومي، هذا و يقوم البنك المركزي ببناء على الأهداف التي يحددها أن يستخدم أدوات قومية أو ضعيفة و من أهم الوسائل المستخدمة ما يلي:

1. التغيير في أسعار الفائدة أو الخصم.
2. استخدام عمليات السوق المفتوحة.
3. تحديد سقوف الائتمان الممنوح للمصارف.
4. التغيير في مستويات السيولة الممنوحة للمصارف[1].

[1] جميل الزيدانيين، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 76-83.

المبحث الثاني: الالتماس المباشر للبنك المركزي(مواد إعادة الخصم):

المطلب الأول: تعريف إعادة الخصم:

يقصد بتقنية إعادة الخصم تلك العملية التي يحصل بموجبها البنك التجاري على سيولة بصورة سريعة، لاتمام عملياته و استمرار نشاطه من طرف البنك المركزي و يتقاضى هذا الأخير نتيجة ذلك ثمن معين في شكل سعر الفائدة، و هو يمثل"سعر إعادة الخصم".

و يتضح بأن هذه التقنية تهم بالدرجة الأولى البنوك التجارية، باعتبارها المتعامل الرئيسي مع البنك المركزي في هذا الشأن، و ذلك لتأمين متطلباتها من السيولة اللازمة لخلق الائتمان أو منح القروض عن طريق إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية أو مالية.

و بالتالي يكون البنك المركزي قد حل محل البنك التجاري في الدائنية مقابل أن يقدم لهذا الأخير السيولة اللازمة في شكل أوراق النقد القانونية اللازمة لنشاطها، و يتقاضى البنك المركزي نتيجة تقديمه هذه الخدمة ثمن معين، و هو ما يعبر عنه"سعر إعادة الخصم".

و عليه من خلال تقنية إعادة الخصم يستطيع البنك المركزي التحكم في نشاط البنوك التجارية، فيقوم بشراء أوراق مالية و تجارية و اذونات الخزينة في السوق النقدية و من ثم تمكين البنوك التجارية و بالتالي الاقتصاد

ككل من الحصول على السيولة النقدية و من هنا تبرز أهمية تقنية إعادة الخصم باعتبارها أمر ضروري لأي إدارة سليمة للنظام النقدي[1].

المطلب الثاني: أهميتها:

1 ترجع أهمية إعادة الخصم كونها تجعل أسعار الفائدة في الأجل القصي في السوق المالية، إنما تتأثر به، ولهذا ترتفع أسعار الفائدة للأجل القصير مع ارتفاع سعر إعادة الخصم و تنخفض مع انخفاضه، و لهذا أيضا فان سعر إعادة الخصم إنما يحكم أسعار الفائدة التي تكون البنوك التجارية مستعدة لإقراض عملائهم على أساسها و لدفعها على الودائع لأجل وودائع الادخار عليها، و كذلك السعر الذي تستطيع الحكومة إصدار أذونات الخزينة على أساسه[2].

2 تعتبر تقنية إعادة الخصم أحد الوسائل التي يمكن عن طريقها أن تحصل البنوك التجارية على أموالها في أي وقت و عند الضرورة من البنك المركزي، و بتكلفة منخفضة نسبيا عن حالة استعمال مصادر أخرى للحصول على السيولة، كسوق النقد(البنوك و المؤسسات المالية الأخرى) و سوق رأس المال (البورصة).

3 و أخيرا، فان تقنية إعادة الخصم وسيلة يستخدمها البنك المركزي للتأثير في الحجم الكلي للائتمان، و كمية النقود في المجتمع، و تلك هي الغاية الرئيسية لهذه التقنية و التي يتمكن البنك المركزي بواسطتها التأثير في كمية السيولة النقدية لدى البنوك التجارية بإعادة خصمها للأوراق التجارية

[1] رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 134-137.

[2] زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 152.

أو المالية بتسهيل شروط التحقيق هذه العملية او العكس حسب الهدف المرجو الوصول إليه، إلا أن اعتماد البنك المركزي على تقنية إعادة الخصم كثيرا غير كافي لتوجيه و إدارة سياسته[1].

المطلب الثالث: أثر تقنية إعادة الخصم:

إن تقنية إعادة الخصم تعتبر أداة تمويلية و رقابية يستخدمها البنك المركزي من اجل التوجيه و التأثير في النشاط الائتماني للبنوك التجارية و هذه التقنية تعتبر أداة هامة أيضا في التأثير على نشاط البنوك التجارية على وجه الخصوص و إن كان الأمر نسبي في بعض الأوقات، و لكن نبقى هذه التقنية ذات جدوى في مساعدة البنوك التجارية في أوقات عجز السيولة، و من ناحية أخرى فهي وسيلة يستطيع بمقتضاها البنك المركزي توجيه نشاط المؤسسات الناشطة في السوق النقدية و الذي يعتبر هو كذلك مصر تمويل هام لنشاط البنوك التجارية[2]

[1] يوسف محمد كمال، المصرفية الإسلامية: السياسة النقدية دار الوفاء، القاهرة 1996، الطبعة الثانية ص .21

[2] رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 144-150.

المبحث الثالث: الالتماس الغير مباشر للبنك المركزي(موارد السوق النقدية):

قد يحدث إلا يستجيب البنك المركزي للطلبات المتزايدة على السيولة من البنوك التجارية بواسطة التقنية السابقة، فقد يرى بان النظام المصرفي به قدر كافي من النقود غير مستقلة و أن المسألة لا تعدو أن تكون سوء توزيع للأرصدة النقدية بين البنوك التجارية المختلفة لذلك فهو يرفض منح قروض جديدة للبنوك التجارية التي تتقدم إليه، و في هذه الحالة فان البنوك التجارية التي تعاني نقص في السيولة تلجأ إلى غيرها من البنوك التجارية و بعض المؤسسات المالية الغير المصرفية التي لديها فائض نقدي و هذا المجال هو ما يسمى"بالسوق النقدية" باعتبار احد المصادر التمويلية الهامة التي تعتمد عليها البنوك التجارية للقيام بنشاطها حيث يتلاقى عارضو السيولة مع طالبيها، فيتحقق غرض كل بنك أو مؤسسة و الذي يتمثل في الحصول على مزيد من السيولة النقدية و تعتبر السوق النقدية أحد المصادر الأساسية في تأمين سيولة النظام المصرفي.

المطلب الأول: تعريف السوق النقدية:

السوق النقدية بالمفهوم الواسع هي سوق العمليات الائتمانية قصيرة الأجل غالبا و التي تسمح بتدخل مختلف المؤسسات النقدية ممثلة في البنك المركزي و البنوك التجارية، إلى جانب بعض المؤسسات المالية غير البنكية كذلك مثل: كشركات التأمين، الخزينة العمومية، مؤسسات التوفير و الاحتياط،...الخ[1]

[1] مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية: البورصات و مشكلاتها في العالم النقدي و المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ج1، ص 16.

المطلب الثاني: أهمية السوق النقدية:

ترجع أهمية السوق النقدية بشكل أساسي إلى دورها في إعادة تجديد سيولات البنوك التجارية و في تلبية متطلبات الاقتصاد بصفة عامة.

و من وجهة نظر الاقتصاد القومي تؤمن هذه السوق سرعة حصول المقترض على الأموال التي يحتاجها، كما يؤمن للمقرض إمكانية تحويل أصوله المالية قصيرة الأجل بسرعة إلى أرصدة نقدية سائلة و بذلك تؤمن السوق النقدية السيولة النقدية حسب حاجة التمويل الاقتصادي[1].

إلى جانب ذلك فان أهمية السوق النقدية تتمثل في أنها تؤمن السيولة النقدية و توفر أدوات الدفع للجهاز المصرفي، و بذلك يتمكن هذا الأخير من القيام بدوره في تمويل النشاط الاقتصادي الجاري من التجارة، صناعة و استهلاك[2].

و من الواضح أن صلاحية السوق النقدية لتأمين سيولة النظام المصرفي، أو لتوفير أساب تنفيذ سياسات البنك المركزي إنما تتوقف على مدى نمائه، و يستدل على نماء السوق النقدية بمقدرة ما يتصف به من سعة و ما يتمتع به من سيولة و نشاط و منافسة وفقا لشروط التعامل فيه[3].

[1] محمود سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[2] مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود و المال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأردن، 2000، ص 156.

[3] رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 157.

المبحث الرابع: الموارد الحديثة لتجديد السيولة:

بالإضافة إلى الموارد السابقة لإعادة تجديد السيولة في الجهاز المصرفي المعاصر هناك طرق متعددة و حديثة يلجأ إليها البنك التجاري لزيادة موارده المالية و توفير سيولة إضافية.

المطلب الأول: زيادة رأس مال البنك عن طريق طرح أسهم جديدة:

يعتبر رأس مال البنك مصر تمويل استثماراته طويلة الأجل و لذلك قد يزداد رأس مال البنك بإصدار أسهم جديدة، و هو أمر في متناول هذه المؤسسة لزيادة مقدرتها على الاستثمار[1].

و خاصة في الأحوال الغير العادية(عجز في السيولة) من أجل توفير الأموال الإضافية التي تحتاجها بطريقة أسرع من لجوئها إلى مصادر الاقتراض الأخرى، إلا أن هذه القاعدة غير صالحة في جميع الأحوال فقرار زيادة رأس مال البنك يتوقف على تقييم لوجهات نظر كل من المساهمين و البنك المركزي و قد لا يرى هذان الطرفان لسبب أو لأخر أن الوقت ملائم لإصدار أسهم جديدة، مما يجعل عملية الاقتراض أفضل من عملية إصدار أسهم جديدة[2].

المطلب الثاني: اللجوء إلى البنك المركزي:

يتم اللجوء إلى البنك المركزي في حال العجز في السيولة بإحدى الطرق التالية:

أولا: لتوفير الائتمان قصير الأجل: إن البنك المركزي باعتباره بنك البنوك يقوم بوظيفة المقرض الأخير للبنوك التجارية و يتم ذلك إما في صورة إعادة خصم للأوراق التجارية و إما في صورة منح قروض مباشرة في صورة

[1] خيرت ضيف، محاسبة البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 45 و ما بعدها.

[2] منير إبراهيم الهندي، الأوراق المالية و أسواق رأس المال، منشآت المعارف، مصر، 1998، ص 11.

إعادة خصم للسندات الحكومية أو بضمان أوراق مالية حكومية، و من الملاحظ أن البنوك التجارية أصبحت تفضل الحصول على ائتمان البنك المركزي لا في شكل إعادة خصم الأوراق التجارية و إنما في شكل قرض مباشر مضمون بضمانات مختلفة[1].

ثانيا: استدعاء الاحتياط في الفائض من البنك المركزي: إذا احتاج البنك التجاري لتغطية احتياجاته من السيولة لمواجهة أي ظروف تكون قد طرأت فانه يمكن استدعاء جزء من الاحتياطي الفائض لديه الذي يكون مودعا لدى البنك المركزي حيث أن احتياطي لدى البنك المركزي ينقسم إلى قسمين، الأول هو الاحتياطي النقدي القانوني و يمثل نسبة معينة من الودائع يحددها البنك المركزي تودع لديه و هذا يسمى الاحتياطي الإلزامي، إما أي مبلغ يزيد على هذا الاحتياطي القانوني فانه يسمى بالاحتياطي الفائض و يستطيع البنك المطالبة سداده عندما يحتاج إليه و خاصة انه لا تحتسب له الفائدة، و قد يوجد احتياطي فائض لأحد البنوك لدى البنك المركزي في حين يعاني بنك أخر من عجز في الاحتياطي القانوني و كلا الأمرين غير مرغوب فيه إذ تضيع على الأول فرصة تحقيق عائد من الاحتياطي الزائد في حين يتعرض الثاني لغرامة مالية و عادة ما يتدخل البنك المركزي لتوجيه بنك العجز للاقتراض من البنك الفائض[2].

المطلب الثالث: موارد أخرى حديثة لتجديد السيولة نذكر منها ما يلي:

أولا: التوريق المصرفي: و يتعلق الأمر بتوريق القروض المصرفية و نقصد به إمكانية تحويل هذا النوع من الأصول المالية الغير السائلة إلى أوراق مالية(أسهم و سندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال، و هي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقفة و لا تستند إلى مجرد القدرة المتوقفة للمدين على السداد من خلال التزامه العام للوفاء بالدين، و تعتبر عملية التوريق بمثابة دمج بين أسواق الائتمان و أسواق رأس المال لأنها تزيل الحدود بين القروض المصرفية و الأوراق المالية.

[1] مدحت صادق، أدوات و تقنيات مصرفية، دار الغريب، مصر، 2001، ص 220.

[2] حسني علي خربوش، الأسواق المالية، مفاهيم و تطبيقات، دار زهران، 1998، ص 53.

و لهذه العملية مزايا تتمثل فيما يلي:

- فبالنسبة للدائن الأصلي(البنك) يمكنه التخلص من مخاطر الائتمان التي قد تلحق بالقرض، و هو أن كان قد باعه بخسارة إلا أنه بإمكانه استثمار باقي القيمة في أوجه إقراض أخرى أكثر ربحية و أقل مخاطرة كما تحرر في بند مخصص الديون في ميزانيته و بالتالي زيادة حجم السيولة لديه.
- استفادة المستثمر من فارق القيمة بين قيمة القرض الأصلي و قيمة شرائه[1].

ثانيا: اتفاقية البيع و إعادة الشراء: قد يأخذ الاقتراض من البنوك التجارية شكل اتفاق الشراء و هو عبارة عن عقد قصي الأجل ببيع البنك بموجبه أوراق مالية إلى بنك آخر على أن يقوم البنك البائع(المقترض) بإعادة شراء هذه الأوراق أو أوراق معادلة لها في تاريخ لاحق بسعر يتم الاتفاق عليه مقدما، و لا يقتصر التعامل في اتفاقيات إعادة الشراء على البنوك التجارية و إنما يمتد ذلك إلى المؤسسات المالية الأخرى أو الشركات الكبرى كما تقوم البنوك المركزية أيضا بالتعامل في اتفاقيات إعادة الشراء و بكميات كبيرة التي يتم من خلالها شراء أو بيع الأوراق المالية و بالتالي التحكم في السيولة بالزيادة أو النقصان.

و تستفيد الجهات التالية من اتفاقيات البيع و إعادة الشراء في:

1 البنوك: الحصول على تمويل قصير الأجل أو الاستثمار الفائض المالي لفترة قصيرة.

2 الحكومة، أو هيئاتها: في عمليات السوق الحرة التي تجري في أسواق رأس المال[2].

[1] رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 189-199.

[2] حسني علي خربوش، مرجع سبق ذكره، ص 53.

خاتمة:

يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية المسؤولة عن الحفاظ على الاستقرار المالي و النقدي لنشاط البنوك القائمة، و يمثل أيضا البنك المركزي سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية.

و يلعب البنك المركزي دورا فعالا في توفير القدر المناسب من السيولة للبنوك التجارية و ذلك ضمانا لاستقرار نشاطها المصرفي.

الفصل الرابع و التطبيقي

دراسة ميدانية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد:

أتممنا الجانب النظري من البحث، نتحدث الأن عن الجانب التطبيقي الذي خصصناه لدراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بسيدي لخضر باعتبار التطبيق هو اقرب لمفهوم آليات تسيير خطر السيولة ذلك بدراسة كيفية تسيير السيولة ومراقبتها و قياسها.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين، الأول نتحدث فيه حول مفاهيم حول بنك و المبحث الثاني حول كيفية تسيير خطر السيولة.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة المالية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونشأته

يعتبر من احدث البنوك نشأة، قد تأسس بموجب المرسم 106/82 المحدد بتاريخ1982/03/13، فهو مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي والمتخصصة في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف، و ذلك بقصد تطوير الريف وتطوير الإنتاج الغذائي والزراعي والحيواني على الصعيد الوطني. كما يعتبر بنك الودائع وقد توسع دائرة هذا الاختصاص بدخول البلاد نظام اقتصاد السوق وتضاعف نشاطه فبعدما كان يكون من وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري، أصبح حاليا يضم حوالي 280 وكالة موزعة على القطر الجزائري و31 وكالة جهوية وهو يشغل حوالي7000 عاملين إطار وموظف، ونظرا لكثافة شبكته وأهميته فانه قد تم تصنيف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المركز الأول في البنوك التجارية من طرف مجلس"قاموس البنك" طبعة2001، كما انه يحتل668 من بين 4100 في ترتيب البنوك على المستوى العالمي.

وهنا نرىأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لديه مهمتين وهي:

- **المهمةالأولى:** هي توزيع ومنح القروض.
- **المهمة الثانية:** تتمثل في التنمية حيث أن برنامج هذه التنمية مرتبط بالقطاع الفلاحي.

ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعود العاملين وهما:

1. **العامل الأول:**الإدارة السياسية وهذا ما ساهم في الاستقلال الاقتصادي، وذلك في القدرةعلى تلبية الحاجيات الوطنية و كذا رفع المستوي المعيشي و تنمية الريف الذي يمثل سكانه أكثر من 60% من إجمال السكان.
2. **العامل الثاني:** هو الضرورة الاقتصادية أي مشاركة القطاع الفلاحي في الاحتياطي الوطني، وكذا إعادة تنظيم الجهاز الإنتاجي للفلاحة وبناء السدود و رفع في مقدوريةالإنتاج الفلاحي.

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ادوار متعددة في النشاط الاقتصادي وهذا ما يجعل منه البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية بالإضافةإلى دفع مرتبات العمال المعتمدين لديه ومنح الآجال، ومن بين مهام البنك نذكر:

- تشجيع القطاعات الفلاحية وترقية العالم الريفي بمنح القروض بمختلف أشكالها.
- يعمل البنك على تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني وتجنيبه في كل مرة ظاهرة التضخم.
- تشجيع الاستثمارات من خلال منح القروض بمختلف أنواعهاقصيرة، متوسطة و طويلة الآجال.
- تمويل النشاطات التجارية ذات الأهمية البارزة.
- حفظ الودائع للزبائن وصيانتها.
- مساعدة المواطن و الزبون في أي عملية يقوم بها.
- محاربة البطالة من خلال عملية منح القروض متعددة الأشكال، كما يساهم البنك في عملية التنمية المحلية من خلال قبوله لودائع الزبائن عبر دفاتر الادخار أو غيره من عمليات الإيداع.

1. **بنك متخصص:** مهمته تمويل القطاع الفلاحي و الأنشطة المختلفة في الريف، وذلك بقصد تطوير الريف

عبرأنشطته المختلفة.

2. **بنك التنمية:** يمنح قروض متوسطة الآجال تهدف إلى تكوين أو تحديد رأس المال الثابت، وهو يعطي امتياز للمهن الفلاحية و الريفية، يمنحها قروض بشروط أسهل (سعر فائدة اقل وضمانات أحق مما يفعله مع غيره).
3. **بنك فلاحي:** يتميز بأنه في نفس الوقت بنك ودائع يقبل الودائع التجارية من أيشخص معنوي أو مادي و يقرض الأمواللآجال مختلفة. كما يعمل على تشجيع القطاع الفلاحي وترقيه، أما من جهة التمويل فهو الكلف خصوصا في تمويل القطاع الفلاحي و كذا تمويل المؤسسات التي تقوم بالنشاط الفلاحي بعد أن كان هذا المجال قبل 1982 محتكر من طرف البنك الوطني الجزائريBNA، ومنه تتلخص أهداف البنك حسب المادة "2"من قانونه الأساسي والتي تتمثل في:

- تنمية القطاع الفلاحي.
- ترقية النشاطات الفلاحية الحرفية و الفلاحية الصناعية و ضمان هذا التمويل حسب القوانين المعمول بها.

المطلب الثالث: إدارة البنوك

يدير البنك الفلاحي و التنمية الريفية مدير عام مرفق بنائبه، و يقوم المدير بتسيير برامج عمل البنك و تطبيقها و تنفيذ القرارات المتخذة من طرف المجلس الإداري، فالمدير سيكون معين من طرف وزارة المالية و هناك ثلاث خلايا تأتي بعد الإدارة العامة و هي:

1. **الخليةالإدارية:** حيث نجد فيها كل ما يخص الإدارة.
2. **الخلية المراقبة:** أين يتم مراقبة التلكس و الإمضاءات و SWIFT.
3. **خليةللإعلام الآلي:** و هذا للقيام أو لتسهيل العمليات، و هناك أيضا السكرتارية و مديريات و هي:

- مديرية العلاقات الدولية.
- مديرية الضمانات للتمويل الخارجي.
- مديرية العمليات التقنية مع الخارج.

و سنتطرق إلى عرض الهيكل التنظيمي لكل هذه المديريات.

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بسبدي خضر

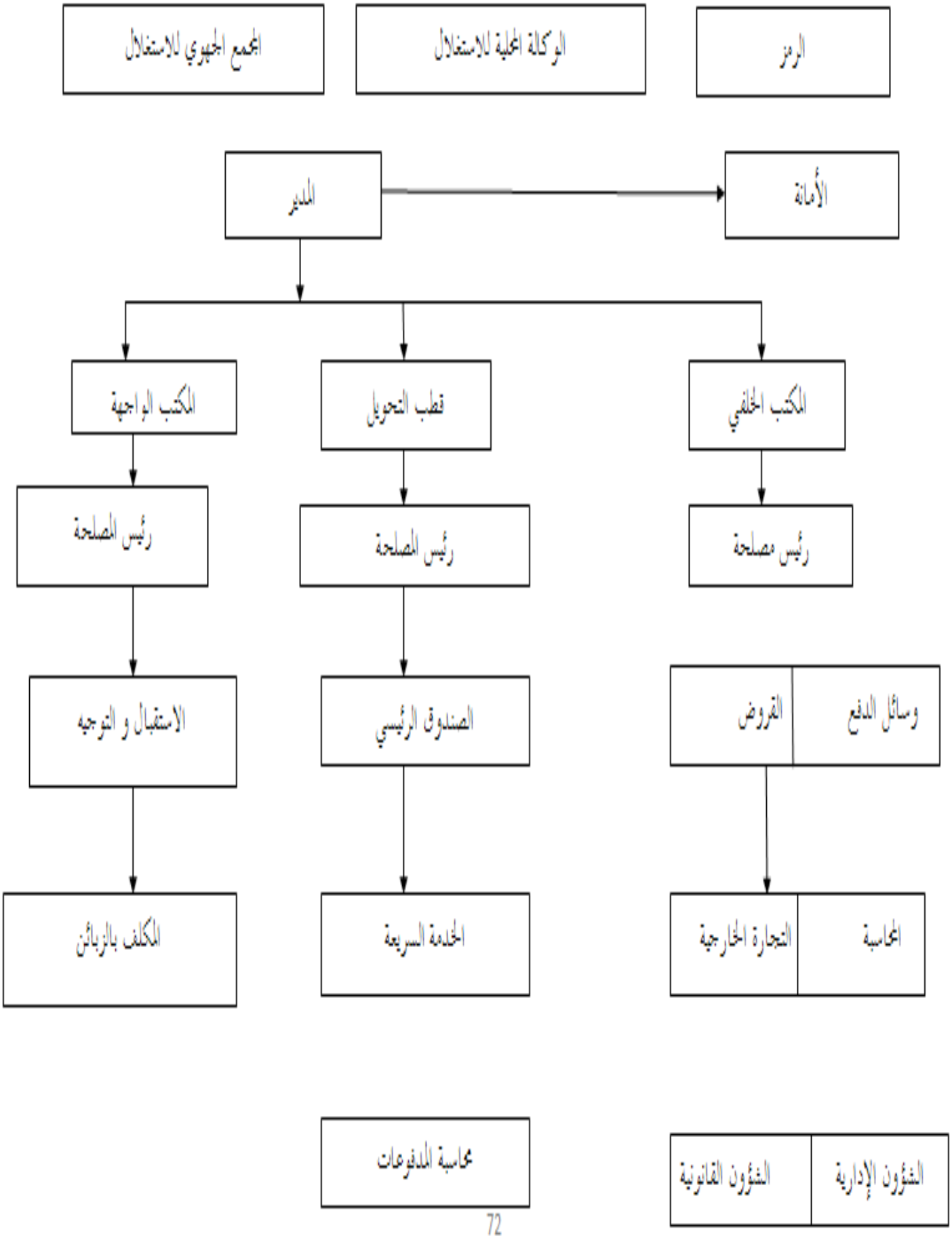

المبحث الثاني: تسيير خطر السيولة.

سنقوم في هذا المبحث بدراسة إشكالية السيولة في بنك BADR و ذلك باستعمال جدول استحقاقات و هي طريقة تسيير الأصول و الخصوم كما قمنا في هذا المبحث بحساب كل من نسب السيولة و مؤشراتها مع تحليلها.

المطلب الأول: جدول الاستحقاقات الميزانية و خارج الميزانية.

- **الميزانية:**

-جدول رقم 03:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
1.صندوق بنك مركزي ح.ج.ب	37369239836.83	1. بنك مركزي ح.ج.ب	0.00
2.أوراق تجارية عمومية و قيم متشابهة.	60850000.00	2.الديون نحو المؤسسات المالية	12539231236.12
3.حقوق المؤسسات المالية.	6998139756.91	3.حساب الدائن للزبائن - حساب الادخار. - ديون أخرى.	395179656421.75 210788301374.04 184391355047.71
4.حقوق الزبائن.	275414292752.65	4.ديون على شكل أوراق.	0.00
5.سندات و أوراق مالية أخرى ذات عائد ثابت.	89929926214.18	5.خصوم أخرى.	9989947098.31
6.أسهم و أوراق مالية أخرى ذات عائد.	0.00	6.حسابات التسوية.	68118483546.57
7.اشتراكات و نشاطات المحفظة.	2958601819.74	7.مؤونة الأعباء.	4494710000.00
8.حقوق في المؤسسات المحفظة.	0.00	8.مؤونة التسوية.	16589155352.60
9.القرض الايجاري و العمليات المتشابهة.	0.00	9.رأس مال(أخطار بنكية عامة)	4108293000.00
10.إيجارات بسيطة.	0.00	10.إعانات الاستثمار.	0.00
11.عقارات غير مادية.	264612252.57	11.ديون خاضعة.	10486057657.25
12.عقارات مادية.	6235711148.21	12.رأس مال اجتماعي.	14600000000.00
13.عمليات أخرى.	0.00	13.أقساط مرتبطة برأس مال.	0.00
14.رأس مال موقع عليه و غير مدفوع.	0.00	14.احتياطات.	25716902550.38
15.أصول أخرى.	157281760.36	15.فروقات إعادة التقييم.	0.00
16.حسابات التسوية.	57271694217.81	16.النتائج.	0.00
مجموع الأصول	698644507867.36	مجموع الخصوم.	698644507867.36

- **خارج الميزانية:**

- جدول رقم 04:

العناوين	المبالغ
أ/ الالتزامات المعطاة.	169939905651.98
1.التزامات مالية لصالح المؤسسات المالية.	7703724784.78
2.التزامات لصالح الزبائن.	12535898180.75
3.التزامات ضمانات لأمر المؤسسات المالية.	43408408760.89
4.التزامات ضمانات لأمر الزبائن.	106291883951.55
5.التزامات أخرى معطاة.	0.00
ب/التزامات مستلمة.	76777795247.46
6.التزامات مستلمة من المؤسسات المالية.	0.00
7.التزامات لضمانات مستلمة المؤسسات المالية.	76777795247.46
8.التزامات أخرى مستلمة.	0.00

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المطلبالثاني: حساب نسب السيولة و تحليله.

نظرا لأهمية السيولة في البنك يعمل هذا الأخير على مراقبتها و قياسها و هذا لتفادي المخاطر الناجمة عن الزيادة أو النقصان فيها و هكذا سنقوم بحساب نسبة الاحتياطي القانوني و نسبة السيولة القانونية و معدل الرصيد النقدي.

أ – نسبة الاحتياط القانوني:

النسبة العادية المستعملة من طرف البنك المركزي و المطبقة من طرف بنك BADRتقدر، بـــ:6.5%

من

إجمالي الودائع/الوحدة 10^3.

لدينا إجمالي الودائع و التي تحصلنا عليها من الميزانية العاملة المتمثلة في الحساب المدين للزبائن و تقدر

بـــ:395179656.42.

395179656.42. ←——— 100%

؟ ←——— 6.5

نسبة الاحتياطي القانوني $=\frac{395179656.42\times6.5}{100}$.

نسبة الاحتياطي القانوني=25686677.67

ب – نسبة السيولة القانوني: الوحدة 10^3

نسبة السيولة القانونية=$\frac{\text{أرصدة البنوك البنك المركزي+أوراق تجارية و أوراق استثمارية+أدوات الخزينة}}{\text{اجمالي الودائع بالعملة الوطنية+المبالغ المقترضة من البنك المركزي+مستحقات}}$

– أرصدة لدى البنك المركزي استخرجناها من الميزانية المفصلة و تقدر بـــ: 33319996.1.

– أوراق تجارية و أوراق استثمارية.

سندات أو أسهم	116425937.5
مساهمات و عمليات المحفظة	2958601.8
إجمالي المبالغ	119384539.3

– أوراق الخزينة: 4983062.1

– الودائع: 395179656.42

– المبالغ المفترضة في البنك المركزي و هي معدومة لأن البنك في حالة متحسنة.

– مستحقات البنوك و هي الديون نحو المؤسسات المالية: 12539231.21.

نسبة السيولة القانونية=$\frac{4983062.1+119384539.3+33319996.1}{12539231.2+0.00+395179656.4}$

$=\frac{157687597.5}{396433579.6}$

نسبة السيولة القانونية=40%

نلاحظ أن نسبة السيولة القانونية هي 40% و هذا يعني أن الأرصدة لدى البنك المركزي و قيمة الأوراق التجارية و أوراق الاستثمار و أوراق الخزينة هي أقل من إجمالي الودائع و مستحقات البنوك، و نلاحظ أن البنك وظف أكبر قيمة للأوراق التجارية و أوراق الاستثمار 119384539.3 فالبنك يستعمل سيولة بشكل يجنبه خطر التجميد و لكن رغم هذا يبقى خطر تدهور قيم هذه الأوراق لذلك عليه بالحذر و الحيطة كما يجب عليه أن يحسن اختيار أوراقه التجارية.

ج- نسبة الرصيد النقدي:النقدية لدى البنك

و هي نسبة النقدية من الودائع التي يلزم القانون البنوك التمسك بها و هي تعكس كمية السيولة النقدية التي يحفظ بها البنك من إجمالي ودائعه بالعملة الوطنية.

$$\text{نسبة الرصيد النقدي}=\frac{\text{رصيدالجزائر لدى البنك المركزي+النقدية لدى البنك}}{\text{الودائع بالعملة المصرفي+التزامات}}$$

- النقدية لدى البنك: إجمالي النقود المتواجدة في الصندوق سواء بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة و استخرجناه من الميزانية المفصلة 1002353.7.
- التزامات أخرى و هي الالتزامات المستحقة المتواجدة خارج الميزانية 0.00

$$\text{نسبة الرصيد النقدي}=\frac{1002353.7+33319996.1}{0.00+395179656.4}$$

نسبة الرصيد النقدي=7%.

على مواجهة السحوبات اليومية من الودائع بمقابلتها بما هو متاح لدى البنك(النقدية لدى البنك + رصيد البنك لدى البنك المركزي) و نرى أن هذه النسبة مريحة نوعا ما و إذا قارناها بالنسبة العادية للاحتياطي لدى البنك المركزي على مواجهة نسبة معينة من السحوبات الفورية، و رغم أن 7% هي نسبة ليست بالكبير جدا.

- نسبة أخرى للسيولة: 10^3

كما توجد نسب أخرى للسيولة و هي المعمول بها غالبا و هي بسيطة، قد تحسب هذه النسبة لمدة شهر، لسنة أو أكثر.

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المحققة خلال T}}{\text{الخصوم المحققة خلال T}}.$$

T: المدة و ليكن شهر جانفي مثلا.

$$\text{نسبة السيولة خلال شهر جانفي} = \frac{107090397.5}{47916256.9}$$

نسبة السيولة خلال هذا الشهر=2.23%.

و إذا كانT هي السنة 2012.

$$\text{فنسبة السيولة خلال 2012} = \frac{212973671.9}{174772377.6}$$

نسبة السيولة خلال هذه السنة=1.2%.

نلاحظ أن نسبة السيولة خلال سنة 2012 تفوق 1 و هذا يعني أن السيولة خلال هذه السنة متحسنة، إن البنك قادر على تمويل نفسه حيث أن الأصول أكبر من الخصوم.

المطلب الثالث: مؤشرات خطر السيولة و تحليلها.

سنقوم بحساب مؤشرات السيولة في هذا المطلب بالإضافة إلى تحليلها لأن هذه المؤشرات تقيس خطر السيولة.

- التغير في التدفقات.
- التغير في المخزون.
- الفائض الأساسي.

1 - التغير في التدفق:

البيان	الرصيد الأولي	من يوم إلى 30 يوم	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر الى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
تحصيلات الخصوم	72328078.1	34763319.4	49300169	20141555.7	36440549.6	49981718.6	330398200.4
سحوبات الخصوم	41644047.4	6272209.5	33252207.2	59397712.8	34206200.6	9773475	408807738.6
حاصل التدفق	30684030.7	28491109.9	16047961.8	-39256157.1	2234349	40208243.6	-78409538.2
حاصل التراكم	30684030.7	59175140.6	75223102.4	35966945.3	38201294.3	78409538.1	0.00

نلاحظ من الجدول أن الفترات الثلاث الأولى كانت قيم حاصل التدفق موجبة، دليل على دخول رؤوس أموال بسبب وصول آجال استحقاقها و هي الأموال الموظفة في البنوك الأخرى أو القروض الممنوحة من طرف هذا الأخير.

ثم تغيير هذا الحاصل في الفترة الخامسة و هي بع 3 أشهر ليصبح سالب و هو دليل لخروج رؤوس أموال الأصول وقت استحقاقها خاصة الودائع لأجل ليعود الحاصل في الفترة السادسة و السابعة للنتيجة الموجبة و هو ما بين 6 أشهر إلى 3 سنوات حيث بلغ أقصاه 40208243.6.

و لكن للفترة ما بعد 3 سنوات عاد سالبا و هذا ما يجعل البنك قابلا أن يكون عرضة لخطر السيولة لذا عليه بالحيطة و الحذر، إذ أنه يخضع لحركة رؤوس الأموال كثيفة فهي تتغير من موجب إلى سالب.

2 - التغيير في المخزون:

إن التغيير في المخزون يمكن أن يحسب بطريقتين إما عن طريق جدول الاهتلاك و هو الفرق بين اهتلاك الأصول و اهتلاك الخصوم أو عن طريق تراكم الحاصل التدفق.

أ - **طريقة التراكم:** نلاحظ أن الجدول السابق أن تراكم حاصل التدفق موجب خلال جميع الفترات و هذا يعني أن البنك ليس معرضا لخطر السيولة لأنه استطاع تغطية جميع استخداماته عن طريق موارده.

ب – طريق الاهتلاك:

	مجموع ابتدائي	الرصيد الأولي	من يوم الى 30 يوم	من شهر الى 3 أشهر	من 3 أشهر الى 6 أشهر	من 6 أشهر الى سنة	من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
	593353591.1	521025513	486262193.6	43692024.6	4168204688.9	1380379919.3	330398200.4	0
	593353591.1	551709543.7	545437334.2	512185127	4527874142	418581213.6	408807738.6	0
	0.00	30684030.7	59175190.6	7223102.4	35966945.4	38201294.3	72409538.2	0

نلاحظ أن هذه الطريقة كذلك التغيير في المخزون موجب طول المدات أي أن اهتلاك الأصول أكبر من اهتلاك الخصوم و بالتالي البنك ليس في حاجة إلى تمويل لتغطية استخداماتها.

3 – مؤشر السيولة:

$$\text{مؤشر السيولة} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأصول}}$$

معامل الترجيح بحسب عدد أيام كل قسم:

البيان	الأصول	الخصوم	معامل الترجيح	الأصول المرجحة	الخصوم المرجحة
رصيد أول مدة	72328078.1	4644047.4	0.01	723280.78	416440.47
من يوم إلى 30 يوم	34763319.4	6272209.5	0.16	5565131.1	1003553.52
من شهر إلى 3 أشهر	49300169	33252207.2	0.37	18241062.53	12303316.66
من 3 أشهر إلى 6 أشهر	20141555.7	59397712.8	0.75	15106166.63	44548284.6
من 6 أشهر الى سنة	36440549.6	34206200.6	1.5	54660824.4	51309300.9
من سنة إلى 3 سنوات	49981718.6	9773475	3.5	174936015.1	34207162.5
أكثر من 3 سنوات	330398200.4	408807738.6	7.5	2477986503	3066058040
المجموع				2747215984	3209846099

مؤشر السيولة=$\frac{3209846099}{2747215984}$

مؤشر السيولة=1.17.

مؤشر السيولة في هذه الحالة هو أكبر من 1 و هذا يعني أن البنك لا يقوم بالتحويل، بما أن موارده المرجحة أكبر من استخداماته.

4 - الفائض الأساسي:

الفائض الأساسي=الأصول السائلة-الخصوم المستحقة.

الأصول السائلة	المبالغ	الخصوم المستحقة	المبالغ
صندوق و الحسابات جارية	37369236.8	موارد لأجل	81872188.1
قروض الزبائن	275414292.7		
توظيفات مع البنوك الأخرى	69981397.5	ودائع تحت الطلب	19371.4
سندات الخزينة	-36935579		
مجموع الأصول السائلة	345829351	مجموع الخصوم المستحقة	81852756.7

الفائض الأساسي=345829351-(-81852756.7).

الفائض الأساسي=427682107.7

خاتمة

إن تربصنا على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية سمح لنا بأخذ فكرة حول تسيير السيولة في الجزائر، حيث نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري في حالة متحسنة في الآونة الأخيرة حيث أن البنوك تتمتع بفائض معتبر، يمثل في رؤوس أموال متزايدة و هي اداخارات داخلية توجه فيما بعد للاستثمار كما أن هذا التزايد أثر بالإيجاب على موارد البنك ما مكنه من رفع مستوى الخدمات التي يقدمها للزبائن.

تبين لنا من خلال دراستنا لبنك BADR أن إدارة السيولة و تسييرها ينحصر في تسيير الخزينة، حيث يعتبرها مقر النفذ و التخزين للأموال السائلة و القابلة للتحويل إلى سيولة.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة :

على ضوء ما قمنا بدراسته في مذكرتنا المتواضعة و من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية التي قمنا بدراستها،حيث حاولنا الإلمام و التطرق لمختلف نشاطات البنك التجاري حيث شهدت المؤسسات بصفة عامة خاصة تحديات هائلة في السنوات الأخيرة.

و لقد قامت البنوك التجارية ببذل مجهودات كبيرة لتحسين مصادر تمويلها، و الإستغناء على الإعتماد الدعم الإستثنائي الذي تقدمه البنوك المركزية في شكل تمويل و سيولة.

و نظرا لما تحدثنا عنه فإن البنك التجاري معرض بدرجة كبيرة لخطر السيولة نتيجة القروض الممنوحة و سوء النظام المحاسبي لهذا تعتبر السيولة العامل الأساسي لأمان البنك التجاري تمكنه من مواجهة التزاماته في أي وقت و تلبية احتياجات المقترضين.

إن خطر السيولة عادة ينشأ عن صعوبة تحويل محفظة البنك التجاري المكونة من أوراق مالية إلى سيولة و من عدم توافق بين مدة استحقاق الموارد و الإستخدامات و لتسيير هذا الخطر يجب:

1- تشخيص هذا الخطر من مجمل العمليات التي يقوم بها البنك سواء داخل أو خارج الميزانية.
2- قياس هذا الخطر عن طريق حساب كل من النسب و المؤشرات .
3- كيفية تغطية هذه الأخطار و استعمال أدوات تساعد على التسيير.
و هكذا يستطيع البنك التجاري تحقيق كفاءة عالية لمواجهة خطر السيولة تماشيا مع ظاهرةالعولمة الإقتصادية المنتشرة عبر العالم.

و من خلال بحثي هذا تمكنت من التوصل إلى جملة من النتائج و التوصيات لخصناها فيما يلي:

النتائج:

- السيولة البنكية تعني قدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته المالية.

- تقدير مستوى السيولة و الإحتفاظ بها هو تحدي بالنسبة للبنك التجاري.

- سيولة البنك التجاري عرضة للخطر في أي وقت فهي بذلك تشكل عدم استقرار الخزينة.

- يمكن للبنك التجاري وضع تقنيات تسمح له بإدراك مصادر الخطر و تشخيصه كقياس لمؤشرات السيولة و نسبها.

- تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي عند تعثرها.

- تعتبر مشكلة السيولة من أهم العوامل المؤثرة في النشاط المصرفي للبنوك التجارية، و يمثل البنك المركزي المؤسسة النقدية المساعدة على إعادة تجديدها و حسن إدارتها و توظيفها.

- للبنك المركزي دور كبير في وضع القوانين و المعايير اللازمة لتقديم السيولة عند الحاجة و حمايتها من الإفلاس و المحافظة على استقرارها المالي و النقدي.

التوصيات:

لتحسين فعالية السيواة البنكية و لإحداث التوازن و الإستقرار المالي أقترح مايلي:

- تحديد معدلات سيولة تستند لدراسات ميدانية لواقع المجتمع الجزائري.

- التسيير الحسن لموارد البنك التجاري.

-التعامل بوسائل الدفع الحديثة غير النقود و تشجيع التعامل ببطاقات نقدية.

- على البنوك التجارية احترام و تطبيق القوانين و التوجيهات المقترحة من طرف البنك المركزي حتى يؤدي هذا الأخير وظائفه النقدية و الرقابية التي تساهم في تحقيق الإستقرار النقدي.

- إعادة النظر في تطبيق بعض النسب المالية التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية، للمحافظة على مستوى السيولة لديها و منح الفرص المثلى لتوظيفها و توسيع مجالات الحوار و النقاش بينهما. تحقيقا للأهداف التمويلية المسطرة في الإقتصاد.

- أن تعمل البتوك التجارية على زيادة مواردها المالية و البحث عن أحسن توظيف لها عن طريق التنويع في صيغها الإستثمارية و التنويع في آجالها و إصدار قوانين استثنائية و اعفاءات لصالح البنوك التجارية حتى تتمكن من أداء دورها التمويلي.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

- المبارك محمد، إقتصاد السوق، دار الأبيب، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.

- جميل الزيدانيين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999.

- جميل سالم الزيدانيين، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، الأردن حالة تطبيقية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1990.

- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، 2007.

– حربي محمد عريقات و سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010.

- حسين عبد الله الأمين، الودائع المصرفية النقدية في الإسلام، دار الشروق، السعودية، الطبعة الأولى، 1983.

- حسين جمال البديري، البنوك، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.

- حسني علي خربوش، الأسواق المالية، مفاهيم و تطبيقات، دار زهران، 1998 .

- خالد أمين عبد الله، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

- خيرت ضيف، محاسبة البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1979. البنوك المعاصرة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

- رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية، ايتراك للطباعة و النشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009.

- رضا أحمد، إدارة المصارف، مدخل في التحليل الكمي المعاصر، دار الفكر، الأردن، 2002.

- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود و المال، الدار الجامعية، بيروت، 1991.

- سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

- ضياء مجيد، الإقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

- علي جمال عوض، الأوراق التجارية و عمليات البنك، دار النهضة العربية، بيروت، 1973 .

- عاطف جابر طه، تنظيم و إدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

- عبد الغفار حنفي، إدارة المنشآت المتخصصة، الدار الجامعية، مصر، 1998.

- علاء نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان، عامر الخطيب، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.

- محمد هاشم، مذكرات في النقود و البنوك، الدار الجامعية، بيروت، 1973.

- محمود سحنون، الإقتصاد النقدي و المصرفي، بهاء الدين للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003.

- منير صالح الهنيدي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1992.

- محمد أحمد الرزاز، اقتصاديات النقود و البنوك، وهذان للطباعة، 2000.

- مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية: البورصات و مشكلاتها في العالم النقدي و المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، 1993.

- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود و المال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأردن، 2000.

- منير إبراهيم الهندي، الأوراق المالية و أسواق رأس المال، منشآت المعارف، مصر، 1998.

- مدحت صادق، أدوات و تقنيلت مصرفية، دار الغريب، مصر، 2001.

- يوسف محمد كمال، المصرفية الإسلامية: السياسة النقدية، دار الوفاء، القاهرة، الطبعة الثانية، 1996.

- الجرائد و المجلات :

- الجريدة الرسمية، العدد رقم 75، الصادر في: 11/11/ 2005.

- سليمان ناصر، اليوم الدراسي حول أزمة السيولة، جامعة ورقلة، الجزائر، 13 أفريل 2011.

- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية، المركز الجامعي، زادي سوف، العدد 01، 2008.

- سليمان ناصر، تأهيل المؤسسة العمومية بالجزائر، الأسلوب و المبررات، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان العربية" تنظيم كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام 17،18 أفريل 2006.

- الموقع الإلكتروني :

- www.satin-dz.com-27/04/2014.

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	استحقاقات بسيطة	33
2	اهتلاكات ميزانية بنك الوطني الجزائري	34
3	جدول الاستحقاقات الميزانية	74
4	جدول الاستحقاقات خارج الميزانية	75